



جمعية تونس الفتاة

نقحات من تونس الفتاة

مختارات من الصحيفة الالكترونية "تونس الفتاة"

تنسيق:

حمزة عمر

نسخة الكترونية غير موافقة للمطبوع

النسخة الورقية من منشورات دار تواصل للنشر والتوزيع- ماي 2012

الاقتصاد التونسي...حديث في السهل المتع

22 ماي 2011

تعودنا منذ سنوات وسنوات على سماع خطاب تعجيزي واستسلامي مفاده أن بلادنا فقيرة وأنها لا تملك إلا ما نسد به الرمق وأن الله حرمانا من الثروات الطبيعية التي أنعم بها على جيراننا وأن إقتصادنا هش وضعيف ويفتقد لبنية تحتية ملائمة وكل هذا الكلام البائس عن الواقع الكائن والممعن في تجاهل الممكن.

هذا الكلام الذي يتستر خلفه الكثير من المسؤولين الذين اجتهدوا ليصبحوا مسؤولين دون أن تكون لهم القدرة على تسيير ما أصبحوا بطرقهم الملتوية مسؤولين عنه وغابت عنهم شجاعة الاعتراف بالفشل. ينسى هؤلاء أو عليهم يتناسون أن اقتصاد بلادنا هو اقتصاد صاعد لدولة صاعدة وأن بلادنا يمكن أن تصبح دولة مصنعة بامتياز وهي التي تشرف على سوق إفريقية واعدة قوامها 900 مليون مستهلك.

يتناسى هؤلاء أن البلاد عرفت نجاحات باهرة في قطاعات معينة اقترنت بأسماء لامعة يبقى أهمها على الإطلاق السيد منصور معلى. ينسى هؤلاء أن أزمة بلادنا بالأساس هي أزمة تسيير وليست أزمة إمكانيات وموارد فمقدرات بلادنا أفضل بكثير من إمكانيات اليابان لكن الفرق بيننا وبينهم شاسع فهم قهروا شح الطبيعة وصنعوا من العدم قوة اقتصادية عالمية ونحن بقينا نتحدث مطولا عن النقص والنقائص والصعوبات وسلمنا أمرنا للقدر ومازلنا نحيا على كرم السماء وإن أمسكت ضربنا موعدا لصلاة الاستسقاء وننسى أن سهل الريح لا يعطي عبيد الريح زراعا.

وإن لم تكن أزمة تسيير فما الذي يفسر كيف انتقلت مؤسسات وطنية على أبواب الإفلاس إلى نجاحات باهرة وكيف انتقل الاقتصاد التونسي عموما من

فترات ركود إلى فترات ازدهار قياسية بمجرد تغيير المسؤولين. ألم ينتقل الاقتصاد التونسي من نسبة نمو سلبية سنة 1968 إلى تحقيق نمو قياسي يقدر ب 17.2% سنة 1972.

إن لم تكن أزمة تسيير فما الذي يفسر الفارق المذهل بين الدراسات النظرية التي تقوم بها مختلف الهيئات الاقتصادية العالمية وحتى الوطنية الموعلة في التفاؤل وبين الواقع الموعل في الضعف والتعاسة. ألا يكمن الفارق بكل بساطة في عجز الكثير من أصحاب السيارات الإدارية والمنازل الوظيفية عن تنفيذ برامج ممكنة ومتاحة.

الغريب في الأمر أننا بنتنا اليوم نحلم بنسب نمو من المفروض أنها في متناولنا ولا يتطلب بلوغها إجتراح المعجزات. فأن ينمو اقتصادنا الصغير بنسبة 7 أو 8% لا يعتبر منطقيا إنجازا اقتصاديا لكنه أمسى كذلك في حين أننا قادرون على تحقيق نهضة اقتصادية حقيقية بمجرد القيام ببعض الخطوات التي أجمع عليها الخبراء التونسيون والتي أخصها في ما يلي :

- إبعاد ممتهي السياسة فورا عن هذا القطاع الحساس وتكوين الكفاءات الدنيا والمتوسطة في خصوصيات تصور وتنفيذ الأنشطة الاقتصادية .
- اعتماد التنمية الريفية كقاعدة أساسية لبناء اقتصاد وطني قوي ومتماسك اقتداء بتجارب عالمية ناجحة مثل التجربة البرازيلية التي وضعت برامج تنموية تعتمد على تنمية الأحياء السكنية كقاعدة لتحقيق النمو الاقتصادي. وفي نفس السياق يجمع الاقتصاديون العالميون وخبراء الاستشراف وعلى رأسهم أولفين تولفر على أن المستقبل سيكون للنظم الاقتصادية التي تعتمد على المؤسسات الصغرى والمتوسطة المنسجمة مع واقعها الاجتماعي والبيئي حيث أنها الأقدر على الحفاظ على التوازن النفسي والاجتماعي لمجتمعاتها والأقدر على التأقلم مع الهزات الاقتصادية .

- الانطلاق فورا في حل الإشكاليات العقارية التي تكبل البلاد وتبقي عشرات الآلاف من الهكتارات خارج الدورة الاقتصادية. وهذه الخطوة تعتبر جوهرية وأكيدة لإعادة الاعتبار لقطاع الفلاحة الذي يعتبر أكثر القطاعات قدرة على

النمو وعلى استيعاب طالبي الشغل إضافة لدوره الهام في ضمان الأمن الغذائي الوطني .

-مراجعة آنية وسريعة للقطاع المصرفي على مستوى هيئات التسيير وقواعد التصرف .

-التخفيف أكثر ما يمكن من التعقيدات الإدارية والتركيز أكثر على العمل الميداني السريع .

-الإسراع في استكمال إنجاز البنية التحتية اللازمة وعدم التحجج بنقص التمويل فالوضعية المالية للبلاد(نسبة المديونية لا تتعدى 50% من الناتج المحلي) تؤهلها لاقتراض الأموال اللازمة لتحقيق هذا الغرض. وقد أكد كل من البنك الإفريقي للتنمية والبنك الأوروبي للاستثمار ومؤسسات مالية عالمية أخرى استعدادهم لتمويل عديد المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية. -مراجعة جذرية لآليات تمويل المشاريع الفلاحية وعدم الاكتفاء بدور البنك الوطني الفلاحي. وفي هذا السياق يمكن الاعتماد على الودائع البريدية مدعمة بضمان البنك المركزي واستعمالها لتأسيس بنك بريدي تكون مهمته تمويل المشاريع الصغرى بالأرياف والمشاريع الفلاحية مستفيدا في ذلك خاصة من الانتشار الواسع لمكاتب البريد وقربها من المواطنين. أما على المدى المتوسط والبعيد فلا بد من:

-مراجعة المنظومة التربوية بحيث:

تصبح قادرة على إنتاج أفراد يتمتعون بزيادة على قدراتهم العلمية بمهارات تواصلية وإدارية تؤهلهم للتعامل مع الآخر بثقة واقتدار دون عقد أو مركبات نقص وبممتلكون الشجاعة اللازمة للاعتراف بأخطائهم وبنجاح الآخرين.

تصبح قادرة على تنشيط روح الخلق والابتكار والإبداع لدى الأفراد بحيث تتجاوز هذه المنظومة الأسلوب التقليدي الفاحش نحو أسلوب تعليمي يعتمد على تقنيات الحث والإيعاز وينمي روح المبادرة لدى الأجيال القادمة.

-مراجعة المنظومة القانونية نحو تبسيط الإجراءات المرتبطة بممارسة الأنشطة الاقتصادية وخاصة التشريعات المتعلقة بشركات رأس المال وتسريع عمل القضاء في ما يتعلق بدعاوى استخلاص الديون التجارية وتنفيذ العقل وتصفية الرهون مما يساعد في دعم الثقة بين مختلف الفعاليات الاقتصادية ويساهم في تنشيط المبادلات.

- مراجعة المنظومة الجبائية نحو تكريس العدالة الجبائية والحد من الامتيازات الاعباطية والمجانبة التي تضعف ثقافة المواطنة دون أن يكون لها أثر حقيقي على تحفيز الاستثمار. ويعتبر النظام الجزافي *le régime forfaitaire* أولى المسائل التي يجب التطرق إليها للتخفيض من العدد المهول للمنتفعين به على حساب ميزانية الدولة وعلى حساب المنطق السليم .

ولأن الفشل الاقتصادي كان المحرك الأساسي للثورة التونسية فإن الخيارات الاقتصادية الصائبة هي الكفيل الوحيد بإنجاح هذه الثورة وإيصالها لبر الأمان لأن البطون الخاوية لن تتردد في تجريد سيوفها ولن تكون قادرة على الانتظار مطولا وما نراه اليوم من فوضى واعتصامات ليست سوى بوادر لانفلات خطير لا يمكن معالجته إلا اقتصاديا. والخطوة الأولى على درب النجاح تكمن في الإيمان بالقدرة على تحقيقه وفي تتبع السبل المؤدية إليه بكل عزم وبكل شجاعة لأن نجاح اقتصادنا ممكن وسهل لكن الصعوبة تكمن فينا كتونسيين في ما نحن عليه من غرور ومن إصرار على الخطأ.

عصام الصغير

البحث في صحّة المعادلة السّائدة بين النّظام السياسي التونسي السّابق والنّظام الرئاسي

22 ماي 2011

إنّه لمن الأدبيّات الدستوريّة والسياسيّة الثّابتة أن تؤدّي الثورات الشعبيّة إلى مقاطعة الماضي مقاطعة جذريّة وأن تقوّض الأنظمة التي أطاحت بها تقويضا كاملا. لذلك، كان من الطبيعيّ أن تتعالى الأصوات الشعبيّة والسياسيّة مباشرة لتطالب بضرورة وأد النّظام الرئاسي بصفة نهائيّة وإرساء النّظام البرلماني تعبيراً عن بدء صفحة سياسية جديدة ناصعة.

إلّا أنّ التروّي العقلاني والموضوعية العلميّة تحثّمان علينا أن نطرح التساؤل التالي:

هل أنّ النّظام السياسي التونسي السّابق لثورة 14 جانفي 2011 كان فعلا نظاما رئاسيا؟

لن نتمكّن من الإجابة عن هذا التساؤل إلّا إذا عرفنا أولاً النّظام الرئاسي وبيّنا بدقّة سماته وخصائصه المميّزة.

يعرّف الأستاذان بيار أفريل وجون جيكيل النّظام الرئاسي على التّحو التالي:

« *Le régime présidentiel est le régime qui fait une application stricte de la séparation des pouvoirs, selon laquelle les pouvoirs publics s'absorbent dans leur fonction respective et sont autonomes. En d'autres termes, à une spécialisation fonctionnelle correspond une irrévocabilité mutuelle.*»[1]

يظهر، من خلال هذا التعريف، أنّ النّظام الرئاسي يقوم على مبدأين متلازمين : أولاً التخصّص الوظيفي بين السّلط، وثانياً عدم إمكانية السّلط عزل بعضها البعض. فلا يمكن اعتبار نظام سياسي ما نظاماً رئاسياً إلّا إذا توافقت في نفس

الوقت مع هاذين المعيارين الاثنين. فلا يكفي أن يقوم على التخصص الوظيفي بين السلط فقط ولا يكفي أن لا يسمح للسلط بعزل بعضها البعض فقط.[2] و الدراسة العميقة لخصائص النظام السياسي التونسي البائد تبين أنه لم يمت بأي صلة للنظام الرئاسي فهو لم يكن يقوم على مبدأ التخصص الوظيفي من جانب (I) كما لم يكن يرتكز في الحيز الأكبر من فترته على مبدأ عدم العزل المتبادل من جانب آخر (II).

I . النظام السياسي التونسي السابق لثورة 14 جانفي 2011 لم يكن رئاسيا لأنه لم يكن يقوم على مبدأ التخصص الوظيفي

يعني مبدأ التخصص الوظيفي (*Le principe de la spécialisation fonctionnelle*) أن تستأثر كل سلطة سياسية في الدولة بكامل الصلاحيات والوظائف المرتبطة باختصاصها دون أي تدخل أو منافسة من قبل أية سلطة أخرى.

و يترتب عن هذا، أن تعود كل الاختصاصات التشريعية إلى السلطة التشريعية وحدها، وأن ترجع كامل الصلاحيات التنفيذية إلى السلطة التنفيذية وحدها، وأن تحتكر السلطة القضائية وحدها جميع الوظائف القضائية. ويتسنى لنا أن نرى إذن، أن مبدأ التخصص الوظيفي الذي يرتكز عليه النظام الرئاسي لا يعود أن يكون سوى تكريس صارم وتأويل جامد لمبدأ التقريب بين السلط.

و في الحقيقة، فإن مبدأ التخصص الوظيفي يتعلق بالخصوص بالعلاقة القائمة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ذلك أن مبدأ استقلالية القضاء يكفل لوحده رجوع جميع الصلاحيات القضائية لأنظار السلطة القضائية وحدها[3].

و بالفعل، فإن النظام الأمريكي الذي يشكل المثال الأنموذج للنظام الرئاسي يتبنى هذه الاستقلالية الوظيفية بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية.

فهذه الأخيرة، تحتكر لوحدها كامل الصلاحيات التشريعية دون أي تدخل أو أية منافسة من قبل السلطة التنفيذية. وهو ما يكرسه الدستور الأمريكي الاتحادي الصادر في 17 سبتمبر 1787 في القسم الأول من مادته الأولى عندما يذكر صراحة أنه "تتأخر جميع السلطات التشريعية الممنوحة هنا بكونغرس الولايات المتحدة يتألف من مجلس الشيوخ ومجلس النواب". [4]

ف رئيس الجمهورية الأمريكية الذي هو في آن واحد رئيس السلطة التنفيذية لا يمتلك أية صلاحيات تشريعية. وبعبارة أوضح، فإن الدستور الأمريكي لا يمكن

رئيس الدولة في أي فصل من فصوله من الحق في المبادرة التشريعية. فالتقدم بمشاريع القوانين حق يرجع بالنظر فقط إلى السلطة التشريعية دون سواها. ولا يمكن لرئيس الدولة إلا أن " يزود... [الكونغرس، من وقت إلى آخر، بمعلومات عن حال الاتحاد، ويقدم له للتراسة توصيات بتلك الإجراءات التي يعتقد أنها ضرورية وملائمة...]". [5]

هذا التخصص الوظيفي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية المكرس من قبل الدستور الأمريكي لم يكرس أبدا من قبل الدستور التونسي لسنة 1959. ذلك أن السلطة التشريعية مشكّلة في مجلس النواب [6] ومجلس المستشارين (منذ تنقيح 1 جوان 2002) لم تكن خلافا لما كان ينص عليه الفصل من 18 الدستور [7] تمارس لوحدها كامل المهمة التشريعية بل كانت تتقاسمها بصفة دائمة مع رئيس الجمهورية الرئيس الأوحده للسلطة التنفيذية.

فمنذ 1959، أوكلت السلطة التأسيسية الأصلية لرئيس الجمهورية صلاحيات تشريعية هامة كالمبادرة التشريعية [8] (الفصل 28)، والحق في اتخاذ مراسيم إما بنفيوض (الفصل 28) أو أثناء العطلة البرلمانية (الفصل 31)، فضلا عن إمكانية ممارسته " لدكتاتورية دستورية " واحتكاره لجميع السلطات بما في ذلك السلطة التشريعية عند مرور الدولة بظروف استثنائية (الفصل 32).

هذا الاجتياح الرئاسي للمجال التشريعي تدعم في مرحلة أولى مع تنقيح 8 أبريل 1976 الذي أدخل الاستفتاء [9] للنظام الدستوري التونسي وجعل منه تقنية يحتكرها رئيس الجمهورية بمفرده سواء تعلق الأمر بالاستفتاء الخاص بوحدة المغرب العربي (الفصل 2) أو الاستفتاء التشريعي (الفصل 47). كما أتاح نفس التنقيح الدستوري إمكانية جديدة لرئيس الجمهورية لاتخاذ مراسيم في حالة حل مجلس النواب وذلك خلال الفترة الممتدة بين قرار الحل وانتخاب مجلس جديد.

و في مرحلة موالية، قام التنقيح الدستوري المؤرخ في 27 أكتوبر 1997 بتوسيع مجال الاستفتاء توسيعا واضحا ليشمل كلاً من الاستفتاء الاستشاري (الفصل 47) من جهة والاستفتاء الدستوري (الفصل 72) من جهة أخرى.

كما عرف مجال الاستفتاء التشريعي، بفعل نفس التعديل الدستوري، توسعا أيضا ليصبح غير محدد وشاملا لكل المواد التشريعية دون أي قيد أو أي تضيق في رغبة واضحة من المشرع الدستوري في إطلاق العنان للإرادة الرئاسية للتدخل وقتما تشاء في المجال التشريعي مطردة بذلك بكل سهولة واستهتار السلطة التشريعية من عقر دارها حارمة إياها من أوكد اختصاصاتها.

يمكن أن ننبين إذن ممّا سبق، أنّ النّظام السياسي التونسي السابق لثورة 14 جانفي 2011 منح لرئيس الجمهورية ترسانة هائلة من التقنيات التي تمكّنه من

الهيمنة على السلطة التشريعية وسلبيها جزءا كبيرا من صلاحياتها، وهو ما لا يتوافق أبداً مع الاستقلالية الوظيفية التي تسم النظام الرئاسي. بل العكس تماماً، فامتلاك السلطة التنفيذية لصلاحيات تشريعية هي سمة تميز النظام البرلماني لا النظام الرئاسي.

فإن كان النظام الرئاسي يقوم على مبدأ التخصص الوظيفي، فإنّ النظام البرلماني يستند على فكرة التعاون الوظيفي (*la collaboration fonctionnelle*) لذلك نجد أنّ السلطة التشريعية تتقاسم مع نظيرتها التنفيذية الوظيفة التشريعية.

من ذلك مثلاً ما ينصّ عليه الفصل 39 من دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة الصادر في 4 أكتوبر 1958 من أنه: "لكلّ من الوزير الأول وأعضاء البرلمان حقّ المبادرة بالقوانين". ولم يحد الدستور الإيطالي الصادر في 22 ديسمبر 1947 عن هذا الاتجاه، فهو يقرّ في فصله 71 أنّ حقّ المبادرة التشريعية يعود إلى الحكومة وإلى غرفتي البرلمان إضافة إلى المؤسسات والهيئات التي يمنحها الدستور مثل هذا الحقّ. وهو ما يؤكّده أيضاً الفصل 76 من الدستور الألماني الصادر في 23 ماي 1949 والذي يمنح حقّ المبادرة التشريعية إلى الحكومة الاتحادية وإلى البرلمان الألماني بغرفتيه.

إنّ هذه الأمثلة من دساتير الأنظمة البرلمانية المقارنة تبيّن أنّ تدخل السلطة التنفيذية التونسية من خلال رئيس الجمهورية في الميدان التشريعي لا يمتّ بأيّة صلة مع طريقة توزيع الأدوار والسلطات صلب النظام الرئاسي الصّرف. إلّا أنّ هذا لا يعني أيضاً، من جانب آخر، أنّ النّظام السياسي التونسي السابق لثورة 14 جانفي 2011 كان نظاماً برلمانياً، فقد كان بعيداً كلّ البعد أيضاً عن خصائص ومميزات النظام البرلماني خاصّة في مستوى تركيبة السلطة التنفيذية والتي لم تكن خلافاً لما ظنّه البعض تركيبة ثنائية *exécutif bicéphale* [10].

يظهر لنا، من كلّ ما سبق، أنّ الخاصية التي ميّزت النظام السياسي البائد هو اختلال التوازن بين السلط. فالمشرّع الدستوري التونسي أرسى، طيلة خمس عقود، سلطة رئاسية فائقة القوة مقابل سلطة تشريعية مهمشة ومبتورة لم تكن سيّدة حتّى في بيتها. وهذا التعدي الرئاسي المزكّي من قبل الدستور على حرمة واستقلالية السلطنة التشريعية يزيد المسافة ويعمّق الهوة بين النظام السياسي التونسي السّابق والنظام الرئاسي وهو ما يتأكّد أكثر إذا استندنا إلى المعيار الثّاني.

II- النظام السياسي التونسي السابق لثورة 14 جانفي 2011 لم يكن رئاسياً لأنه لم يكن يقوم في الحيز الأكبر من فترته على مبدأ عدم العزل المتبادل

يقصد بعدم " العزل المتبادل " (*L'irrévocabilité mutuelle*) عدم إمكانية السلطة التنفيذية حلّ البرلمان من جهة وعدم إمكانية السلطة التشريعية إنهاء مهام الحكومة وسحب الثقة منها من جهة أخرى.

وهو ما يعني، ضرورة، أن تلتزم هاتان السلطانان بالتعايش السلمي حتى وإن كانتا لا تنتميان إلى نفس الطيف السياسي. وهو ما نجده في النظام الأمريكي، فلا يمكن لرئيس الجمهورية الأمريكية أن يحلّ البرلمان كما لا يمكن لهذا الأخير أن يسائل الحكومة وأن يسحب الثقة منها.

و لقد كرّس الآباء المؤسسون التونسيون هذا التوجّه في النسخة الأصلية للدستور التونسي لسنة 1959. فكلّ سلطة كانت مستقلة بذاتها وسيّدة مصيرها بنفسها. لكن هذا لا يعني أن النظام المكّرس أصلياً في الدستور هو نظام رئاسي كما رأينا في العنصر الأول.

و مع تنقيح 8 أفريل 1976، تغيّر الأمر وكرّس المشرّع الدستوري إمكانية توجيه لائحة لوم ضد الحكومة من قبل مجلس النواب (الفصل 62). وكرّد فعل على لائحة اللوم هذه، يمكن لرئيس الجمهورية إما أن يقبل استقالة الحكومة، وإما أن يحلّ مجلس النواب (الفصل 63). غير أن حق الحلّ كان وارداً فقط ضدّ لائحة اللوم الأولى، فإذا صادق المجلس الجديد خلال دورته الأولى عل لائحة لوم أخرى في نفس الظروف ولنفس الأسباب التي تمّت فيها المصادقة على لائحة اللوم من طرف المجلس السابق، يتعيّن على رئيس الجمهورية أن يقم استقالته.

و حافظ التنقيح الدستوري المؤرّخ في 25 جويلية 1988 على هذا التوازن الإيجابي بين كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية. إلا أنّه أخرج رئيس الجمهورية من دائرة الصراع القائم بين مجلس النواب والحكومة. ذلك أنّ لائحة اللوم الأولى أصبحت تؤدّي بالضرورة إلى استقالة الحكومة. وإذا صادق مجلس النواب على لائحة لوم ثانية بأغلبية ثلثي أعضائه أثناء نفس المدة النيابية، يختار رئيس الجمهورية إما أن يقبل استقالة الحكومة وإما أن يحلّ مجلس النواب.

يظهر لنا إذن، أنّ الدستور التونسي منح في جزء كبير من عمره (1976 - 2011) وسائل ضغط جذرية لكلّ من السلط التنفيذية والتشريعية يمكن أن تستعملها كل واحدة ضد الأخرى إذا اقتضت الحاجة وهو ما لا يستقيم مع التفريق الصارم للسلط في النظام الرئاسي والذي لا يسمح بإمكانية العزل المتبادل بين السلطات.

لكن هذا الاستنتاج الأخير، لا يعني مرة أخرى، أنّ النظام السياسي التونسي بتكريسه لمسؤولية الحكومة من جهة ومسؤولية مجلس النواب من جهة أخرى هو نظام برلماني.

فإدخال هذه التقنيات لم يكن يهدف إلى إرساء توازن إيجابي بين السلط بقدر ما كان يرمي إلى مزيد تدعيم منزلة ومكانة رئيس الجمهورية وتأكيد هيمنته على الحكومة ومجلس النواب على حدّ السواء.

و في الحقيقة، فإنّ النظام السياسي السابق لثورة 14 جانفي 2011 لم يكن لا رئاسيا ولا برلمانيا. فالمشرّع الدستوري التونسي توخّى سياسة انتقائية فأخذ تقنيات رئاسية ومزجها بأخرى برلمانية وذلك لخدمة شخص واحد هو رئيس الجمهورية.

فكلّ الدولة التونسية كانت مختزلة فقط في شخص رئيسها الذي كان يمتلك الصلاحيات المخوّلة تقليدياً لرئيس الجمهورية في النظام الرئاسي من جهة والاختصاصات الزاجعة تقليدياً لرئيس الحكومة في النظام البرلماني من جهة أخرى.[11]

فالمشرّع الدستوري قام طيلة خمس عقود بتعديل جينات النظامين الرئاسي والبرلماني لتطويعهما في تكريس الهيمنة الرئاسية على كامل النظام السياسي والدستوري .

و ككلّ المنتوجات المعدّلة جينياً، فإن منتوج المشرّع الدستوري التونسي كان منتوجاً مشوّهاً، مضراً للحياة السياسية، فتأكا بدولة القانون، وخانقا لحقوق الأفراد وحرّياتهم، لذلك كان لا بدّ من اجتنائه واستنصاله بصفة نهائية.

الهوامش:

[1] AVRIL (Pierre), GICQUEL (Jean), *Lexique de droit constitutionnel*, Presses Universitaires de France, Paris, 8^{ème} édition, 2001, p.56.

[2] يتجاوز هذا التعريف المقاربة الاختزالية لمفهوم النظام الرئاسي والتي تحصره في كونه النظام الذي يقوم على التوازن السلبي بين السلط (*L'équilibre négatif entre les pouvoirs*). فهذا التعريف يرتكز فقط على معيار وجود وسائل ضغط بين السلط من عدمه ويتغاضى عن الاستقلالية الوظيفية بينها. فأغلب الأنظمة السياسية لدول العالم الثالث (إفريقيا وأمريكا اللاتينية) وإن كانت تعرف توازنا سلبيا بين السلط فهي بعيدة كل البعد عن النظام الرئاسي، ذلك أنّها لا تضمن الاستقلالية الوظيفية بين

السلط وتضع جميع الصلاحيات في يد رئيس الدولة. و هو ما ينطبق أيضا على النظام السياسي التونسي السابق والذي كرس منذ البداية اختلالا في التوازن بين السلطات كما سنبيّن ذلك في العنصر الأول.

[3] إن كان هذا لا ينفي تأثير كلّ من السلطة التشريعية في المجال القضائي من خلال العفو التشريعي العام (*L'amnistie*) من جهة والسلطة التنفيذية من خلال العفو التشريعي الخاص (*Le droit de grâce*) من جهة أخرى.

[4] وهو ما يؤكده الأستاذ رافع ابن عاشور بقوله:

« *Paradoxalement, et contrairement à la tendance actuelle de marginalisation des Parlements, le Congrès paraît l'institution la plus forte dans un régime dont le nom fait croire que l'exécutif y est prééminent. Il n'y a plus parlementaire que le régime présidentiel américain. En effet, le congrès reste le détenteur du pouvoir législatif dans sa plénitude* », BEN ACHOUR (Rafaâ), « Constitutions et institutions », in *La Constitution aujourd'hui*, recueil de cours de l'A.I.D.C., volume XV, 2006, p.59.

الفصل الثاني، القسم الثالث من الدستور الأمريكي [5].

الذي كان يسمّى "مجلس الأمة" قبل التّقيح الدستوري المؤرّخ في 9 جوان 1981 [6].

[7] كان الفصل 18 ينصّ في فقرته الأولى على أنه: "يُمارس الشعب السلطة التشريعية بواسطة مجلس النواب ومجلس المستشارين أو عن طريق الاستفتاء" والتي كانت لها حسب آخر الفقرة الأولى من الفصل 28 أولوية النظر على مقترحات القوانين المقدمّة من قبل النواب [8].

[9] إنّ دخول الاستفتاء للمنظومة الدستورية التونسية يخالف في حدّ ذاته تعاليم النظام الرئاسي. فالاستفتاء في النظام الرئاسي مرادف لاختلال التوازن بين مختلف السلط. لذلك نجد أن الدستور الأمريكي لا يسمح في أيّ فصل من فصوله باللجوء مباشرة إلى التصويت الشعبي. في المقابل، وكما بيّن ذلك كاري دو مالبرغ، فإنّ الاستفتاء مرتبط ارتباطا وثيقا بالنظام البرلماني. حول هاته المسألة راجع:

CARRE DE MALBERG (Raymond), « Considérations théoriques sur la question de la combinaison du référendum avec le parlementarisme », *Revue de Droit Public et de la Science Politique*, 1931, pp.224-225.

أيضا:

BEN HAMMED (Mohamed-Ridha), *Le pouvoir exécutif dans les pays du Maghreb : étude comparative*, Thèse de doctorat

d'Etat en droit, faculté de droit et des sciences politiques et économiques de Tunis, 1996-1997, pp.80-81.

كذلك:

BOUONY (Lazhar), « Réflexions sur l'introduction de la technique référendaire en droit constitutionnel tunisien », *mélanges Ahmed Ben Salem, Revue Tunisienne de Droit*, 1979, II, p.117, note 42.

[10] راجع:

BEN ACHOUR (Rafaâ), « La Constitution tunisienne Cinquante ans après : constantes et mutations », In *Les Constitutions tunisienne et française cinquante ans après: constantes et mutations, Colloque de Kairouan*, 16 et 17 avril 2009. (A paraître chez Bruylant).

CHAABANE (Sadok), « Le système constitutionnel tunisien à travers la réforme de 1976 », *A.A.N.*, 1977, pp. 311-343.

DABBABI (Khaled), *Les pouvoirs du président de la République tunisienne d'une révision constitutionnelle à une autre*, Mémoire pour l'obtention du mastère en sciences juridiques fondamentales, Faculté des sciences juridiques, politiques et sociales de Tunis, 2009-2010, pp.17-76.

[11] حول السلطات غير المألوفة التي كان يتمتع بها رئيس الجمهورية التونسية راجع: رافع ابن عاشور، *المؤسسات والنظام السياسي بتونس (الإطار التاريخي-النظام الحالي)*، مركز النشر الجامعي، 2000، صص.229-203.
أيضا:

DRIDI-KRAIEM (Mouna), « Le président de la République tunisienne d'une réforme à l'autre », in *Les Constitutions tunisienne et française cinquante ans après : constantes et mutations, Colloque de Kairouan*, 16 et 17 avril 2009. (A paraître chez Bruylant).

كذلك:

DABBABI (Khaled), *Les pouvoirs du président de la République tunisienne d'une révision constitutionnelle à une autre*, Mémoire pour l'obtention du mastère en sciences juridiques

fondamentales, Faculté des sciences juridiques, politiques et
sociales de Tunis, 2009-2010.

خالد الدباجي

الحرية بالصوت والساعة

31 ماي 2011

تمتعت اليوم بأكثر ساعات التسوق إثارة.. ولأنني عدت بقدرة قادر إلى البيت دونما أضرار مادية أو جسدية فانه لم يتبقى من الجولة عبر المحلات غير الانطباع الجيد والحمد لله .

إذ بمجرد أن غادرت المترو في محطة الـ"جمهورية" استقبلني أحد" الباعة بالصوت والساعة" كما أسميهم وهو يهتف في المارة أن:" هاي سلعة ال جيان يللي حرموكم..هاي سلعة الجيان يللي قهروكم" ..ولم أتمالك نفسي عن الضحك قبالته وبالقاد أمسكت عن القول له:" لم لا تقول أيضا " هاي سلعة مسروقة مالجيان يللي سرقوكم..هاي سلعة مسروقة مالجيان يللي قهروكم" ..فذلك أفضل ..!"

و تذكرت ساعتها حادثة وقعت معي في شهر فيفري المنصرم عندما بدأت ظاهرة البيع الموازي في التفجر وسط الشوارع وعلى الأرصفة وأمام المحطات.. إذ سعدت بجائني في المترو امرأة خمسينية وجعلت تتحدث بانبيهار عن السلع المغرية التي تباع في الشوارع بأبخس الأثمان وتفاخر بأنها ابتاعت العديد من قوارير العطر الفاخرة ومستحضرات التجميل التي تحمل ماركة "الوربال" و"غارنيي" و"ماكس مارا" الشهيرة..

ثم التفتت إليّ وسألنتني إن كنت حزت على نصيبي من الغنيمة! فأجبتها أنني لا أفتني بضاعة يشنبيه في كونها مسروقة..و ما هالني إلا أن المرأة أخذت في الصراخ بصوت لفت انتباه الركاب جميعا وجعلت توبخني على "غبائي" و"سذاجتي" و"سعيي وراء القيم" و"إضاعتي لفرصة لا تتكرر دائما للحصول على بشرة رائعة" أههه..

تجولت اليوم عبر المحلات إذن وأنا أبحث لي عن موطأ قدم امن خشية أن أدهس ثوبا أو حذاء أو طقم ملابس داخلية أو طقم صحون وكؤوس كريستال

أو أصطدم بمجموعة مزيل عرق أو أتعثر بأحمر شفاه.. أو أسوأ من ذلك أن أتعثر بالبائع نفسه ! (فعدم التعثر ببائع هو أحدث عاشر الوصايا في حفظ شرف القبيلة ! لكن التحدي يزداد صعوبة كل يوم بتزايد هؤلاء "النصابة" .. ويبدو أن الوصية ستخفف بحيث يعتبر الشرف سليما اذا لم يتجاوز عدد الباعة المتعثر بهم الاثنين !..)

دخلت محلا لبيع الأحذية وأخذت أقيس حذاء رياضيا لا أنوي شراءه.. انتبهت إلى البائعة وقد تسمرت بجانبني وجعلت تراقبني.. فتصيبت عرقا وأنا أفكر في طريقة للتخلص منها ومن الحذاء .. اللعين ! لقد بدا وكأنما صنع من أجلي.. وزاد عذابي عندما رأيت ابتسامة على وجه البائعة مفادها أن " لن أتركك تغادرين إلا والحذاء بحوزتك... "

فكرت لوهلة أن أدعي الغياب عن الوعي ! قد تفيدني بعض دقائق في " الاستيقاظ" من صدمة السعر المقترح ! لكن وعيي اللعين أبى إلا أن يلازمني !

وفي مشهد لا يحصل عادة إلا في الأفلام المصرية ارتطم رجلان فجأة بواجهة المحل وتجمع الناس حولهما.. فهرعت البائعة تسأل ما الخبر.. و بكل هدوء أعدت الحذاء "الفاجعة" إلى مكانه على الرف.. وتقدمت نحو الباب.. حينها فقط انتبهت إلى صوت العراك بالسكاكين في الخارج وسط صراخ الحاضرين !

كان ثمن الحذاء قد لقحني بمضاد للفجائع والصدمات فمضيت أشق لي طريقا وسط الجموع ولا أحسب للسكاكين المشهورة حولي حسابا.. سألت فتى مارا بجانبني ما الأمر فأجابني ضاحكا أن معركة حامية الوطيس نشبت بين اثنين من الباعة وأن الرصيف الآن قد تحول إلى أنهار من الدم !.. لكن رفيقته قاطعته قائلة : "لا تبالغ ! كل ما في الأمر أن الشرطة البلدية شنت حملة مدامة مفاجئة فوقعت مشادات بينها وبين بعض الباعة ! ثمة جرحى نعم لكن لم يمت أحد !.. "

الحمد لله إذن.. أن ما كل الجروح تقتل ! و ما كل الأحذية تسبب الغيبوبة ! و ما كل السكاكين تصيب !..

عدت إلى البيت وأنا أحمد الله على السلامة..و أسأل نفسي كم رصيفا آخر
سيغتصب باسم العدالة الاجتماعية قبل أن تعود ”هيبة الدولة”المنتظرة”..وكم
شارعا سيختنق بالبضائع المسروقة والمشبوهة باسم طلب الرزق..وكم سكيننا
سيرفع الأخ في وجه أخيه باسم الديمقراطية قبل أن تقام الانتخابات
الموعودة..؟؟؟

وكم على هذا الوطن أن يقدم دما باسم الحرية على بلاط حرية موبوءة؟

أمل المكي

الثورات العربية بين التغيير والإصلاح

1 جوان 2011

”الشعب يريد إسقاط النظام“ كان الشعار الذي انطلق مدوياً من حناجر التونسيين بدأ ومن ثم المصريين كهدفين واضحين لانتفاضتهما ضد الأنظمة الحاكمة، هذه الصرخة دوى صدها في كامل أرجاء العالم العربي وأصبحت الهدف المشترك لكل شعوب المنطقة وهي التي تتقاسم مشاعر الكره والسخط والرغبة في تغيير أنظمة حاكمة مستبدة صادرت لها حقها في الحياة الحرة الكريمة.

وإن كانت الثورتان العربيتان الأوليان قد انتهتا " ولو نظرياً " بنجاح عبر تحقيق ما طلبت به من إسقاط هذه الأنظمة، إلا أن تكرار هذا السيناريو المجيد ونقله بنجاح إلى بقية البلدان العربية يبدو أمراً صعب التحقيق وتعرض طريقه عديد العقبات التي تجعل من تكرار ما حصل من نجاح لثورة تونس ومصر شينا عسير التحقيق.

هذا التصور راجع في نظري إلى غياب عديد العوامل المهمة التي ساهمت في سير ونجاح الثورتين المذكورتين والتي للأسف الشديد تغيب ولو جزئياً في بقية المشهد العربي:

فعلى الصعيد الداخلي، فإن بقية الأنظمة العربية قد استفادت من عامل الوقت واستطاعت تنظيم مناصريها وتحصين البعض من جبهتها الداخلية حتى لا تظهر معزولة عن شعوبها، ففي ليبيا مثلاً يبدو من الإجحاف القول أن مناصري القذافي يقتصرون على جماعتين من المرتزقة الأفارقة الذين يستعين بهم على قتال شعبه، بل بالعكس فهذا النظام، وكغيره من الأنظمة، مازال يستفيد من بعض المد الشعبي من مناصريه على قلتهم بطريقة لا يمكنها معها الجزم بانقطاع هذا النظام عن محيطه أو غياب كل مناصر أو موال له في الداخل.

أما في خصوص الجانب الاجتماعي، فمعظم هذه الدول تعاني من نسيج اجتماعي مختلط شائك يمازج بين الانتماءات المذهبية الدينية والعشائرية

القبلية، وهو ما يجعل من هذه التركيبة ورقة سهلة في يد الأنظمة الحاكمة للاستفادة منها واللعب على وترها سواء في محاولتها لاختماد ثورات شعوبها أو في إطلاق مخاوف من إنهيار تلك الدول وتحولها إلى مجرد دويلات صغيرة متناثرة يحكمها أمراء الحروب ولنا في المثال الصومالي أبرز دليل على ذلك

أضف إلى كل ذلك حالة التصحر السياسي في معظم البلدان العربية، فلا وجود لمجتمع مدني ناشط أو نقابة فاعلة ومؤثرة وبالطبع انعدام للأحزاب السياسية التي، إن وجدت، تكون مجرد امتداد لمشهد سياسي قائم تلعب فيه أدوار الديكور ولا يتجاوز دورها مجرد إضافة المشروعية على دكتاتورية الأحزاب الحاكمة. كل هذا يجعل من عمليات الانتقال السياسي إشكالية عميقة في ظل غياب حد أدنى من بنية تحتية حزبية ومنظماتية قادرة على السير بالبلاد العربية نحو الديمقراطية في غياب الأنظمة الحاكمة.

أيضاً لا بدّ من التأكيد على الدور الفاعل الذي لعبته المؤسسة العسكرية في نجاح الثورتين التونسية والمصرية سواء أثناء الثورات برفضهما الانصياع لرغبات الأنظمة البائدة أو في ما بعد باعتبار أنهما استطاعتا الإمساك بزمام الأمور وتحتجبة البلدين من حالة الفوضى التي كانت ستسودهما. هذا العامل للأسف لا يمكن الجزم بتوفره في بقية الثورات العربية إذ أنّ الأمر في أحسن الأحوال لا يتعدى مجرد حالة انشقاق داخلي لبعض الأفراد أو القطاعات لا انحيازاً تاماً لصف الشعب وهو ما سيؤثر حتماً على مجريات هذه الثورات أولاً وعلى الحالة التي ستعيشها فيما بعد.

إضافة إلى كل هذه العوامل الداخلية، لا بد من إبراز العمل الذي يلعبه المحيط الجغرافي السياسي الذي يؤثر في مسار بقية الثورات العربية، فعلى إمتداد هذه الأرض المشتعلة نرى أن بعض هذه الثورات لا تحظى بالدعم التام من قبل دول الجوار أولاً وأيضاً من بقية دول العالم التي تؤثر في كل ثورة حسب مصالحها الضيقة وأطماعها ولنا في ثورة الشعب البحريني أكبر مثال على هذا حيث أخدمت انتفاضته بقوة وبمباركة من دول الجوار وبصمت مخجل من دول العالم اعتماداً على مخاوف من تغلغل المد الإيراني إلى تلك المنطقة، تمام كحال اليمن السعيد الثائر منذ أكثر من 5 أشهر دون أن يصل إلى إسقاط نظام يبقى مدعوماً من دول جوار وعالم متخوف من غياب دكتاتورية ضمنت لشعوبهم الأمن من مخاطر تيارات إسلامية أصولية ولو كان ذلك على حساب

حرية وأرواح وأهل اليمن.

كل هذه العوامل تؤدي إلى ضرورة الإقرار أنه، وإن كنا كشعوب عربية قد عانينا الأمرين من جزاء أنظمة دكتاتورية قمعية استباحت البلدان لها ولعائلاتها والمؤلفة قلوبهم وحكمت شعوبها بالحديد والنار دون أن يكون لها في التاريخ شي نذكره لهم سوى حالات القمع والقتل والترهيب، إلا أنّ الثورات العربية الآن يجب أن تتخذ صورة صرخة شعبية تهدف أساساً إلى إصلاح هذه الأنظمة ومحاولة تقويمها وإيجاد حياة سياسية ومجتمعية سياسية فاعلة تساهم فيما بعد في عملية الانتقال السلمي، وعلينا أن نقبل بفكرة التنازل قليلاً والتخفيض من سقف طموحاتنا ومطالبنا وأن نقبل بالعودة قليلاً خطوة إلى الوراء والقبول بفكرة "الإصلاح" حتى لا نجد أنفسنا في قفز سريع نحو المجهول، فسقوط الأنظمة -للأسف الشديد - في بقية البلدان العربية يعني حتماً إسقاط الأوطان ذاتها، وإن كان الخيار المطروح بين محاولة تدجين وتطويع أنظمة دكتاتورية وإصلاحها أو اقتلاعها من جذورها مع فتح الباب للمجهول فإنّ الخيار الحكيم يقتضي منا أن نقبل " بأخف الضررين"

فخر الدين حمامي

الثورة وقيم التقحيف

9 جوان 2011

"قَحَفَ (بثلاث نقاط فوق القاف) يَقَحَفُ تقحيفا فهو قحاف وجمعها قَحَافَةٌ". غفل ابن منظور، رغم كونه تونسياً، عن إدراج هذا اللفظ في لسان العرب لأنّ التقحيف كان بعيداً آنذاك عن عصره الذهبي. هذا المصطلح عرف رواجاً بعد فوز الوثائقي التونسي "قحافة" بجائزة في مهرجان أقيم بدبي منذ حوالي عامين. وي طرح هذا المصطلح جدلاً فقهيّاً بين أنصار المدرسة التقليديّة وأنصار الاتجاه الحديث الذين يمثلهم أصحاب الوثائقي المذكور. حسب الاتجاه الحديث، يمكن تعريف التقحيف بكونه "فنّ إضاعة الوقت"، وشكله الكلاسيكي هو قطعاً التسكّع في المقاهي. أمّا الاتجاه التقليدي فيعرّف التقحيف بكونه "فنّ الاستعطاء". هذان الاتجاهان لم يكن يجمع بينهما سوى اعتبار التقحيف فنّاً. ولكنّ ثورتنا المجيدة تمكّنت من الجمع بين التعريفين، وأصبحت عند الكثيرين ثورة تقحيف بتعريفه، ليصبح التقحيف "فنّ إضاعة الوقت في الاستعطاء".

من السهل ملاحظة هيمنة القحافة على الثورة التونسية...يكفي أن تمرّ بإدارة أو مؤسسة عامة أو خاصة لتجد الموظفين والعملة يقضون أطيب الأوقات في التقحيف: إذ يعتصمون، إلى أجل غير مسمّى، مطالبين ومطالبين... هؤلاء يحققون التقحيف الجديد بأنهم يستثمرون وقتهم ووقت مؤسستهم الثمين بطريقة "ثوريّة" وفي نفس الوقت يقحفون بطريقة تقليديّة بما أنّ النتيجة المنتظرة هي زيادة الرواتب أو الترسيم أو غيرها من المنافع... (والشكل الآخر للتقحيف هو الاعتصام أو التظاهر لمطالب "سياسيّة بحتة" وهو ما يستجيب فقط للتعريف الحديث للتقحيف، إذا ما غضضنا النظر عن وجود أشياء "تحت الحيط")... وطلب هذه المنفعة الماديّة ليس استعطاء كما يقتضيه تعريف التقحيف، إذ أنّ الثورة أدت إلى انزياح في مفهوم الاستعطاء وحوّلته إلى حقّ ثوري...من غير الممكن أن تسألهم لم لا يمكنهم أن يصبروا بضعة أشهر لتحقيق ما يطلبون، وهم الذين صبروا سنين، إذا كانوا يعتبرون مطالبهم

مشروعة...لا يوجد ما يسمّى انتظار الوقت المناسب في فلسفة
التحيف...القحافة يؤمنون إيماناً لا تساوره ذرّة من شكّ أو ارتياب بمقولة
Carpe diem . كلّ الأوقات مناسبة، والمستحسن أن "تضرب ضربتك ثوة"
لا سيما إذا لم يلحق منها أيّ ضرر على ممارس التحيف، بل على العكس من
ذلك، التحيف الآن بطولة...التحيف الآن نضال ثوري...القحافة الآن لم
يعودوا ينعنون بالبطالة والكسالى، بل أنّ نضالهم التحيفي يمنحهم الآن وصف
"الأحرار"، ومن يستطيع التشكيك في ذلك إلا عدوّ للثورة أو مندرّس من أذيل
النظام السابق؟ الحكومة نفسها اضطرت إلى الانحناء إجلالاً واحتراماً للقحافة،
فحتّى لما تجرّأت قليلاً وأثارت حكاية "هيبة الدولة" الموجهة أساساً ضدّ
نضالهم العتيد، قامت الدنيا ولم تقعد وأتهم عمّ الباجي بالسعي إلى القمع والعودة
إلى ممارسات النظام البائد ووو...حتّى رضخت الحكومة، وأصبح شعارها
الدائم "دعه يقحّف، دعه يمرّ". بل أنّ عدم المبادرة إلى الدخول في اعتصام
أصبح عند البعض علامة على الجبن، كيف لا وكلّ المطالب تقريباً يستجاب
لها. بل أنّ الدولة عجزت عن حرمان القحافة حتّى ممّا ليس لهم فيه حقّ، فمنحة
البطالة أصبحت حقّاً مكتسباً باسم الثورة، يطلبها البطال وغير البطال (أحدهم
قال أنّ الناس أصبحوا يعتبرونها منحة ثورة لا منحة بطالة).

من ثورة للكرامة والحرية إلى ثورة للقحافة، هكذا هو مسار الثورة. لكن حذار
من اتهام القحافة بالركوب على الثورة، فهم أكثر تحيفاً من أن يخطّطوا لشيء
مماثل. هم فقط يقحّفون كلما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً. فلنقضّ الوقت في
المقاهي، ولنعتصم لسبب ولغير سبب...بذلك نكون "قحافة صحاح"، أي
ثوريين باللغة السائدة الآن.

حمزة عمر

تونس عربية إسلامية... إلى أن يأتي ما يخالف ذلك

21 جوان 2011

طفت إشكالية هوية الشعب التونسي على السطح مجدداً مع اقتراب الإعداد لدستور جديد للبلاد. وتبقى مسألة مكانة الهوية في هذا الدستور محل نقاش. يجب في البداية أن نفهم معنى الهوية. حسب أليكس موكييلي، الهوية هي "جملة من المعايير والتعريفات لموضوع وشعور داخلي. هذا الشعور بالهوية يتكوّن من مشاعر مختلفة: شعور بالاتحاد، بالترابط، بالانتماء، بالقيمة، بالاستقلالية، وبالثقة وكلّ هذه المشاعر تنتظم حول إرادة للوجود" وبهذا المعنى، يصبح من الممكن الحديث عن هوية بربرية أو قرطاجية لتونس، بما أنّ هاتين الثقافتين وجدتا على التراب التونسي. وتبعاً لذلك، كلّ تونسي حرّ في أن يشعر بالانتماء إلى إحدى هاتين الثقافتين. فهويتنا منوعة، متعدّدة الثقافات وكلّ منا يجد نفسه مشدوداً إلى ثقافة ما ويشيد حولها هويته. من المؤكّد أنّه من الصعب تحديد هوية تونس وجعلها فصلاً من الدستور، ولكنّ هذا لا يمنع من القول أنّ كلّ المؤشرات تدلّ أنّ تونس الحالية عربية إسلامية. والسؤال الذي ينبغي أن يطرح يتمثّل في معرفة إن كان هناك خطر يترتّب عن عدم إدراج الهوية العربية الإسلامية لتونس اليوم صلب الدستور؟ ربّما يصدم البعض لإقصاء هذه الهوية المتغلغلة في فكر كلّ تونسي. ولكن هل نحن في حاجة حقاً إلى إيرادها في نصّ مكتوب وندخل في جدل حولها على حساب مواضيع أكثر إلحاحاً؟ هل سنستفيق يوماً شاعرين أنّنا تهنا وصارخين: لقد نسينا هويتنا، ولكن الحمد لله، لقد ضمناها في وثيقة؟ إنّ الهوية فنانة قبل أن تكون مجرد كلمات تخطّ والشعب هو الضامن الوحيد لدوامها. والقول بأنّ الهوية العربية الإسلامية لتونس يجب أن تكون لها قيمة دستورية قصد حمايتها لا يشكّل ضماناً كافية بقدر اعتبارها نتاج فعل ديمقراطي يرسّخ من جهة ثقافة وهوية الأغلبية ويقلّص من جهة ثانية كلّ تهديد لحقوق الأقليات التي اختارت أن تعرّف نفسها بشكل مختلف عن الأغلبية.

ترجمه عن الفرنسية: حمزة عمر

معز جعفر

من أنتم؟ ...فعلا من نحن؟

22 جوان 2011

من أنتم؟ قالها القذافي... وضحك الجميع كالعادة من غباء الرجل وبكى بعضهم من تعاسة الأقدار التي ترفع أمثاله وتجعلهم أسيدا. شخصيا ضحكت كثيرا وبكيت أكثر لكن المهم في الأمر هو أن هذا السؤال لم يفارقني وبقي يتردد في أذني ويقفز في ذهني بين الفينة والأخرى. أقول لنفسي ماذا لو وجه العقيد المعقد هذا السؤال لنا كتونسيين فكيف سنجيبه؟ فعلا من نحن؟ على بدايته يبدو السؤال ملغزا ومحيرا.

هل نملك فعلا ما يجمعنا ويوحدنا إلى درجة التماهي فتغدوا كلمة تونسيون كافية للإجابة عن سؤال الهوية وللتعريف بالذات؟ ولو كانت هذه الكلمة كافية لماذا أجلت الطبقة السياسية في بلادنا النظر في كل المشاكل التي تعصف بالبلاد لتبحث عن جواب لسؤال الهوية صلب الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي في جو مشحون تبادل فيه متقفو البلاد ونخبها الشتائم والتهديدات. ففلان يقول بأننا عرب وكفى بذلك من نسب وعلان يقول بأننا مسلمين أولا وأخيرا ومن قال عكس ذلك فقد خرج عن الملة واتبع طريق الضلال .

وبين هذا وذاك يصبح سؤال القذافي أكثر إرباكا وإحراجا. أبعقل أننا بعد أكثر من خمسين سنة من الاستقلال مازلنا نبحث عن هويتنا ومازالت كلمة تونسي عاجزة عن الإيفاء بمعناها وضربا من الوصف السطحي الذي لا يعني الكثير في نظر الكثيرين لا فكريا ولا عمليا. فأن تقول تونسي في إدارة عمومية لا يكفي غالبا لتحديد نوعية الخدمة التي ستحصل عليها والمعاملة التي ستلقاها تتحدد بناء على ما تضيفه من تعريفات أخرى حزبية أو جهوية أو قبلية .

هذه الحيرة والحسرة وهذا التشتت أمام سؤال الهوية هو في نفس الوقت نتيجة وموشر على أمرين إثنين :

• فشل دولة الاستقلال في إدخال المجتمع التونسي أو ما كان يحلو لبورقيبة تسميته *poussière d'individu* عصر الدولة وبقي محتفظا في غالبته بفكر وبتصرفات ما قبل الدولة وبانتماءاته القبلية والجهوية والعائلية.

• فشل النخبة التونسية في إقامة حوار فكري خالص وهادئ حول مسألة الهوية يفضي إلى تعريف منطقي للهوية التونسية بعيدا عن التجاذبات والمزايدات السياسية التي قد تقضي بنا إلى هوية وطنية ملونة بكامل ألوان الطيف الحزبي لا تعبر بالضرورة عن الشخصية التونسية ولكنها ترضي غرور الساسة الذين يخططون لفرض تصورهم للهوية لاستثماره في ما بعد لتبرير سياستهم الداخلية كما هو الحال بالنسبة للتيار الإسلامي أو لتبرير سياستهم الخارجية بالنسبة للتيارات العروبية خاصة.

فالمفكرون التونسيون الذين بحثوا في مسألة الهوية اتسمت أعمالهم بمقاربتها التفكيكية والتجزئية حيث أنهم اهتموا بتعريف كل مكون من مكونات الهوية التونسية على حدة وركزوا بشكل كبير على تعريف ما يمكن أن نسميه الإسلام التونسي مع إهمال غير مفهوم لباقي عناصر الهوية. إضافة لذلك وفي بحثها عن هذا التعريف اتسمت نقاشات مفكرينا بميزتين أساسيتين وهما :

• التعقيد مثلما هو الحال بالنسبة لأعمال الدكتور هشام جعيط الذي قدم تعريفا إشكاليا للهوية التونسية يزيدنا إرباكا ويصعب أن نعتبره تعريفا عاما بل هو أقرب لأن يكون رؤية ذاتية للهوية الفردية للكاتب .

• المبالغة والتطرف في إظهار خصوصية الإسلام التونسي من جهة أو في نفي كل خصوصية عنه من جهة أخرى. فالأستاذ محمد الطالبي بالغ بإسم الحرية الفكرية وبدعة المسلم القرآني في مهاجمة كل ما هو مقدس وصارت أفكاره في السنوات الأخيرة مشوية بجموح غريب نحو تبني فكر استقرازي يجيب به الطالبى مناظره لا يخلو في عديد الأحيان من التجريح. ومن ناحية ثانية يطل علينا الفكر السلفي مدعوما بفضائيات الفتاوى العابرة للقرات ويدعوننا للعودة إلى الإسلام الحقيقي كما يروونه إسلام العورة واللحية ومنع الاختلاط.

وإن كان النقاش حول مسألة الهوية عموما هو من النقاشات المفتوحة التي لا

تقبل الحسم النهائي في أي دولة في العالم والممتدة في الزمن إلا أن طرحها اليوم وفي مستوى الهيئة المكلفة بالإشراف على الفترة الانتقالية هو دليل على عمق أزمة الهوية *crise d'identité* التي يعيشها الفرد والمجتمع التونسيين. أزمة ستصبح أكثر عمقا إذا أصر الجماعة على التعامل معها كورقة سياسية . ما أعتقده شخصا هو أننا اليوم بصدد بناء الهوية التونسية كعنوان حضاري للمجموعة البشرية التي تحيا على هذه الأرض ونحتاج لننجح في ذلك لفهم مكونات هذه الهوية. بصدد البناء لأنه لا يمكن الحديث عن هوية وطنية لمجتمع تمزقه الفوارق الاجتماعية والنعرات القبلية والجهوية ويطبق فيه القانون على الضعيف والمسحوق وينعم بخيراته أصحاب الامتيازات ولصوص الملك العام. فتوحيد المجتمع بكل الأحوال هو مرحلة سابقة للبحث عن هويته. أما فهم مكونات هذه الهوية فهو عمل لا يتحقق إلا بقراءة علمية ونقدية لحاضر البلاد وخاصة لتاريخها حتى نجد المعادلة الصحيحة بين الحاضر والماضي فنكون شعبا يعيش حاضره ومحافظا على تراثه الفكري والحضاري لا هو منقطع عن ماضيه إلى درجة الانبئات ولا هو حامل لفكر تراثي.

عصام الصغير

هل يجوز إجرائيا لمحامي الرئيس السابق أن يترافع؟

2 جويلية 2011

شهدت الساحة الحقوقية يوم 20 جوان 2011 حدثا هاما تمثل في انطلاق محاكمة الرئيس الأسبق وزوجته غيايبا، حيث تمت إحالتهم على أنظار العدالة، الغائبة بدورها في تونس منذ نصف قرن، بتهم الاختلاس والاستيلاء على المال العام وقضايا مسك السلاح والمخدرات، وهي جنایات حسب فصول الإحالة، في انتظار النظر خلال الأيام المقبلة في أكثر من 90 قضية أخرى من اختصاص القضاء العسكري على اعتبار أن المتهم كان قبل مغادرته قائدا أعلى للقوات المسلحة بالإضافة إلى كونه جنرالاً في الجيش. وقد سعت المحكمة إلى توفير كل الشروط القانونية لتكون المحاكمة عادلة ضامنة لحقوق جميع أطرافها وسخرت للدفاع عن المتهمين الأساتذة عبد الستار المسعودي وبشير المحفوظي وعمر خميلة وحسني الباجي في حين خير الأستاذ محمد رشاد الفري الإنسحاب من هيئة الدفاع بصفة فجنبة. و انطلقت الجلسة بالمناداة على المتهمين وسرد وقائع القضية وتلاوة نصوص الإحالة، ثم أحيلت الكلمة للنيابة العمومية التي نادرا ما نراها تقوم بواجبها في الجلسات عدى ملاحقة أصحاب الهواتف المفتوحة، إثر ذلك أحيلت الكلمة للأستاذ عبد الستار المسعودي الذي أطنب في الدفاع عن نفسه وتبرير قبوله الدفاع عن المتهمين قبل التطرق لجوهر القضية. والإشكال الذي يطرح في هذا الإطار هو هل يمكن للمحامي في المادة الجزائية أن يترافع في ظل غياب المتهم؟؟

الإجابة عن هذا الإشكال ستكون على ضوء مقتضيات الفصل 141 من مجلة الإجراءات الجزائية وعلى هدي فقه قضاء محكمة التعقيب بخصوص هذا الموضوع.

اقتضى الفصل 141 من مجلة الإجراءات الجزائية الذي أنه:"
على المظنون فيه الواقع تتبعه من أجل جنابة أو جنحة تستوجب العقاب
بالسجن أن يحضر شخصيا بالجلسة.

و يمكنه في الجرح التي لا تستوجب العقاب بالسجن وفي كل الصور التي وقعت فيها مطالبته مباشرة من القائم بالحق الشخصي أن ينيب عنه محاميا. و يسوغ دائما للمحكمة أن تأذن بحضوره شخصيا إن رأته في ذلك فائدة. و إذا لم يحضر المظنون فيه بعد استدعائه قانونا أو لم يحضر نائبه في الصور المبينة بالفقرة الثانية أعلاه جاز للمحكمة أن لا تتوقف على ذلك لمباشرة المرافعة وأن تصدر عليه حكما غيابيا إذا لم يبلغه الاستدعاء شخصيا، أو حكما يعتبر حضوريا إذا بلغه الاستدعاء شخصيا.

للقائم بالحق الشخصي في كل الأحوال أن ينيب عنه محاميا إلا إذا أذنت المحكمة بحضوره شخصيا.

و الاستعانة بمحام وجوبية أمام المحكمة الابتدائية بمقر محكمة استئناف عندما تنظر في الجنايات وكذلك أمام الدائرة الجنائية الاستئنافية بمحكمة الاستئناف. فإذا لم يعين المتهم محاميا يعين الرئيس من تلقاء نفسه أحد المحامين للدفاع عنه "

حيث من الثابت من الفقرة الأولى من الفصل المذكور أن المتهم بجناية أو جنحة موجبة للعقاب بالسجن عليه أن يحضر شخصيا بالجلسة وقد استعمل المشرع في ذلك صيغة الإلزام... " وعلى المظنون فيه... أما الفقرة الثانية من نفس الفصل فقد نصت على أنه يمكن للمظنون فيه من أجل جنحة لا تستوجب العقاب بالسجن أن ينيب عنه محاميا. و الملاحظ أن المشرع في الفقرة الأولى لم يتحدث عن إمكانية إنابة محام في حين نصت الفقرة الأخيرة من نفس الفصل على أن إنابة المحامي وجوبية في مادة الجنايات .

و لفهم الفصل 141 من مجلة الإجراءات الجزائية لا بد من ربط فقراته بعضها ببعض.

فعلى ضوء الفقرات الأولى والثانية والأخيرة من الفصل 141 نستشف ما يلي:
- في مادة الجرح التي لا تستوجب العقاب بالسجن يمكن للمظنون فيه عدم الحضور بالجلسة وإنابة محام يتولى الدفاع عنه إلا إذا رأت المحكمة وجوب حضوره شخصيا.

- في مادة الجنابات (إنباء المحامي وجوبية) وفي الجنب المستوجبة للعقاب بالسجن يجب على المتهم أن يحضر شخصيا بالجلسة ولا يمكن للمحامي أن يحضر في صورة تخلف المتهم عن الحضور شخصيا بالجلسة. و تدعيما لهذا التأويل فقد جاء بالفقرة الثالثة من نفس الفصل أن حضور المحامي في حق منوبه لا يكون إلا في الصور المبينة بالفقرة الثانية من الفصل المذكور أي صورة المتهم بجنب لا تستوجب العقاب بالسجن. فلو اعتمدنا القراءة العكسية للفقرة الثانية من الفصل 141 من مجلة الإجراءات الجزائية فإنه لا يمكن للمحامي الحضور في حق منوبه المتهم بجنابة أو جنبحة موجبة للعقاب بالسجن ولا يمكنه بالتالي الترافع في صورة تخلف المتهم عن حضور الجلسة.

و قد استقر فقه القضاء التونسي على هذا المنحى في منع المحامي من الترافع في ظل غياب منوبه المتهم بجنابة أو جنبحة تستوجب العقاب بالسجن. فقد اعتبرت محكمة التعقيب في قرارها عدد 5657 بتاريخ 1981/10/24 أنه: "إذا حضر المتهم بالجلسة وأجاب بالإنكار وتغيب عن الجلسة الموالية فلا يسوغ عندئذ لمحاميه المرافعة فيها سواء في الدعوى العامة أو في الدعوى الخاصة المؤسسة عنها"

و واصلت المحكمة في نفس القرار معتبرة أنه: "حيث أن الطاعن أحيل على المحكمة لمقاضاته على معنى الفصل 277 من القانون الجنائي وهذه التهمة تستوجب العقاب بالسجن وهو مطلوب بالحضور شخصيا أمام المحكمة وفق أحكام الفصل 141 من مجلة الإجراءات الجزائية، وبالرجوع إلى ملف القضية يتضح أنه حضر بجلسة 10 ماي 1980 وأجاب عن التهمة الموجهة إليه بالإنكار وتغيب عن الجلسة الموالية وبذلك لا يسوغ لمحاميه المرافعة فيها...". بحيث أن تأويل المحكمة للفصل 141 من مجلة الإجراءات الجزائية يكرس عدم السماح للمحامي بالترافع في ظل غياب منوبه. و قد لينت محكمة التعقيب من موقفها وسمحت للمحامي بتقديم تقرير في مرافعته دون الترافع مشافهة في صورة غياب المتهم إذ اعتبرت في قرارها عدد 9503 بتاريخ 20 جويلية 1983 أن: "عدم حضور المتهم بالجلسة مع محاميه لا يمنع هذا الأخير من تقديم تقرير كتابي في دفاعه يناقش فيه التهمة جزائيا ومدنيا ولا حق للمحكمة في رفض قبوله عليه بدون تعليق..." وأكدت المحكمة في هذا القرار على أنه: "ولئن أقر عمل المحاكم عدم السماح للمحامي

الترافع في حق منوبه المتهم الذي لم يحضر بالجلسة لكن لا شيء يمنعه من تقديم مرافعته في شكل تقرير كتابي "...

كان لمحكمة التعقيب نفس الموقف في قرارها عدد 31757 المؤرخ في 14 ديسمبر 1989 الذي جاء به: " ولئن لم يحضر المعقب بالجلسة رغم بلوغ الإستدعاء إليه شخصيا فقد أقر عمل المحاكم على عدم السماح للمحامي الترافع في حق منوبه المتهم الذي لم يحضر بالجلسة لكن لا شيء يمنعه من تقديم مرافعته في شكل تقرير كتابي يناقش فيه التهم." بحيث يستشف مما استقر عليه فقه قضاء محكمة التعقيب أنه لا يمكن للمحامي بناء على الفصل 141 من مجلة الإجراءات الجزائية أن يترافع عن منوبه المتهم بجناية أو جنحة موجبة للعقاب بالسجن إذا تخلف هذا الأخير عن الحضور شخصيا بالجلسة. و هذا التأويل الغاية منه هي إجبار المتهم على الحضور بالجلسة شخصيا وعدم التحصن بالفرار.

بناء على ما سبق فإن مرافعة محامي الرئيس الأسبق تعتبر سابقة في فقه القضاء التونسي مخالفة لإرادة المشرع ولما استقر عليه فقه قضاء محكمة التعقيب بخصوص تأويل الفصل 141 من مجلة الإجراءات الجزائية.

أنور الدغماني

التلوث في قابس : مشكل بلا حل...

9 جويلية 2011

أصبح التلوث في مدينة قابس يمثل هاجسا متناميا يشغل بال الأهالي بعد أن أثر في الفلاحة والصيد البحري والسياحة والصحة منذ سنوات وسكان الولاية في معاناة متواصلة وخوف من المخاطر التي يمكن أن يسببها التلوث المتأني من المجمع الكيماوي. تفاقم الأمر في المدة الأخيرة دفع بعدد كبير من أهالي الحامة بولاية قابس بالتهديد بقطع الماء الذي يضخ المجمع الكيماوي بقابس والمقدر ب25 ألف متر مكعب يوميا بعد الزيادة في طول مداخن المجمع ومما جعل مدى نفعها للغازات السامة يصل إلى 35 كلم. هو مشكل موجود منذ سنوات وغياب الحلول الجذرية للمعالجة ساهم في تدهور الوضع البيئي بالجهة، فتغيير مكان المجمع أو غلقه ليس حلا فاعلا بل وسيزيد في تعقيد الوضع الإقتصادي المتدهور أصلا.. آثار التلوث بالجهة باتت جلية للعيان فأثرت على غابات النخيل ومست المائدة المائية وأصابت السكان بالاختناق... ومن خلال جولة ميدانية داخل واحات قريبة من المنطقة الصناعية، تتأكد الصورة القاتمة لأثر التلوث عليها وقد أكد أصحاب الغابات على حجم الكارثة التي لحقت نخيلهم وفلاحتهم عموما بفعل تأثير «بخارة» الميناء على غابات النخيل والزراعات والبقول إذ أحرقت الانبعاثات الغازية المنتوجات الفلاحية من فلفل ورمان وتمر وهي أضرار جلية يمكن ملاحظتها بالعين المجردة وما خفي من أثارها كان أعظم...

كما امتد أثر التلوث إلى السياحة الداخلية والخارجية فتقلص عدد الليالي المقضاة بالنزل كثيرا وتراجع عدد السياح بعد أن أصبح بالإمكان مشاهدة طبقة صفراء اللون تعلق سماء المنطقة الصناعية وتمتد على مساحات واسعة من البحر ناتجة عن السموم التي تفرزها المصانع المنتشرة على الشريط الساحلي وللممكن من السياحة في ظروف سليمة يؤكد خبراء بضرورة الابتعاد عن وسط المدينة مسافة لا تقل عن 11 كم ومن بين الشواهد التي بقيت دليلا على ما جناه التلوث على السياحة أحد النزل الذي انشأ سنوات السبعينات في غنوش

غير بعيد عن المركب الكيميائي وترك نهبا للإهمال بعد إن تم رفضه كمحطة لإقامة السياح.

يتحدث أهالي قابس وخاصة كهولها وشيوخها عما كانت تتمتع به الجهة من مناظر طبيعية خلابة تجمع بين الصحراء والواحة والبحر في مشهد بانورامي يشد إليه كل مار بهذه البلاد وقد ذكر ذلك في كثير من كتابات الرحالة والجغرافيين القدامى الذين مرّوا بالمنطقة باعتبارها معبرا يصل الغرب بالشرق فتحدث عن جمال هذه المنطقة كثيرون ومن بينهم ابن حوقل والمقدسي وابن بطوطة والتجاني وابن الفقيه وقدامة بن جعفر والاصطخري وغيرهم كثير بما جعلها حسب بعضهم جنة على وجه الأرض يطيب فيها العيش ويقصدها الناس من كل مكان للراحة والاستجمام... نقطة التحول في هذا المشهد الجمالي كما يذهب إلى ذلك الأهالي كان أواسط السبعينات عندما تم تركيز العديد من المعامل على طول الشريط الساحلي لخليج قابس ومن أبرزها المجمع الكيميائي بغنوش وقد لقيت عملية تصنيع الجهة في البداية ترحيبا واسعا بما أنها كانت سببا في تشغيل أبناء المنطقة فقضت على البطالة المنتشرة آنذاك ومع مرور الزمن بدأت تظهر مشاكل بيئية معقدة ناتجة خاصة عن إفرازات المصانع وبالخصوص مصنع معالجة الفسفاط الذي استمر على امتداد العقود الماضية في إلقاء كميات هائلة من الفوسفوجيبس في الخليج تصل يوميا إلى حدود 15 ألف طن تسببت في تكون رقعة من الفوسفوجيبس تمتد على 60 كم مربع على شكل غلاف سميك أثر على شفافية مياه الخليج وتحركها فقتل الكائنات الحية البحرية نباتية كانت أو حيوانية وفي أفضل الحالات، تسبب في هجرة أنواع كثيرة من الأسماك كانت تأتيه لتتكاثر في شعبه المرجانية ونباتاته الكثيفة قبل أن "يتصحّر" البحر ويتقلص التنوع البيولوجي بشكل كبير فلم يبق الا عدد قليل من أنواع الاسماك القادرة على التكيف مع التلوث وأدى كل ذلك إلى القضاء على الصيد الساحلي الذي تقطعت منه عديد العائلات متوسطة الدخل.

وحسب بعض الدراسات فقد كان عدد أنواع الأسماك يصل إلى حوالي 3400 نوعا باعتبار أنّ خليج قابس بيئة ملائمة للتكاثر أساسها انتشار أنواع كثيرة من النباتات والإعشاب ومساهمة العيون الجارية في التخفيف من حدة ملوحة البحر.

أدى هذا التلوث إذن إلى اختلال التوازن البيئي وتمثل ذلك خاصة في انحسار أنواع معينة من أعشاب البحر وما صاحبه من نقص واختفاء حوالي ثلثي الحيوانات الكبيرة العائمة التي كانت تتواجد بكثرة في مياه خليج قابس أما في الجانب الصحي وهو الأهم ففي سنة 1993 قامت لجنة جهوية للصحة والسلامة المهنية بالتعاون مع فرع قابس للاتحاد العام التونسي للشغل بإجراء تحاليل متنوعة (بولية ودموية) وصور بالأشعة لأكثر من 1200 شخص شملت مختلف مناطق قابس لمعرفة نسبة «الفليور» في الجسم فكانت النتائج مرعبة وتدعو إلى دق نواقيس الخطر باعتبار أنّ هذه المادة تسبب امراضا عديدة كضيق التنفس وهشاشة العظام والسرطان والامراض الجلدية بل أن تأثيرها يتعدى إلى الأجهزة الهضمية والتناسلية وقد اقر المعهد الوطني للصحة والسلامة المهنية بوجود هذه الأمراض المهنية الناتجة عن التلوث أختم بالقول أنّ الوضع البيئي في الجهة مقلق للغاية والإشكالية الأساسية تكمن في عدم تطبيق القوانين والتشريعات الوطنية والدولية التي أمضت تونس عليها باعتبارها ضمانا للأجيال القادمة تمكنها من العيش في بيئة سليمة وأتساءل صراحة عن جدوى سن هذه القوانين المختلفة إذا لم تجد طريقها للتطبيق؟

أنيس عكروتي

الإسلام والعلمانية ورهان التعايش

10 جويلية 2011

إنّ مسألة التشريع الإلهي وتلاؤمه مع العصر الحاضر مازالت تطرح جدلا في البلدان الإسلاميّة وهو ما يعود إلى كون التشريع الديني يشكّل جزء مهمّ لا يتجزأ من الدين.

إنّ مؤيدي التشريع الإلهي في المجتمعات الإسلاميّة طالما وجدوا وما زالوا حاضرين بشكل مكثّف، وكفي إلقاء نظرة على الأحزاب الإسلاميّة المطالبة بتطبيق الشريعة، مع إضفاء جراحة من التحديث عليها، (وهو ما يشكّل أحد النقاط الجوهرية في برامجها) للتأكد من مدى تغلغل هذا الموقف الإيديولوجي الذي تشاطره إياها شريحة لا يستهان بها من الشعوب المسلمة. هل يمكن للتشريع الإلهي والتشريع البشري أن يتعايشا سويا في نفس النظام القانوني؟ من البديهي أنّ التشريع الإلهي، بطبيعته، لا يقبل بوجود تشريع منافس ممّا يجعل تحقيق هذا التعايش مستحيلاً. ولذلك، لا يمكن أن يطبّق إلا أحدهما.

لنبدأ بالتعرّض للفرضية الأولى التي تتمثّل في إقصاء التشريع الإلهي في النظام القانوني لدولة مسلمة وما يمكن أن ينجّر عن ذلك من انعكاسات. إنّ مؤيدي التشريع الإلهي يرفضون التسليم بأنّ ما يفرضه القرآن والسنة في ما يخصّ العلاقات بين الأشخاص يمكن أن يتغيّر مع الزمن. فهو كالعبادات، غير قابل للتغيّر ويجب أن يطبّق. وبالتالي، سيعارضون عدم خضوعهم للتشريع الإلهي بما أنّ ذلك يمسّ معتقدهم.

أما فيما يخصّ الفرضية الثانية، فبالنسبة لمؤيدي العلمانية، الإيمان بالله لا يشكّل فعلا جماعياً، بل هو فعل فردي يصل الشخص بخالقه. ولا يمكن للدولة أن تتبنّى اعتقاداً معيناً بما أنّ المعنى بالعقيدة هو الإنسان الفرد. وإذا تمّ إقصاء التشريع البشري، فإنّ من لا يؤيدون التشريع الإلهي سيعترضون على هذا التشريع ويطالبون بتطبيق تشريع يختارونه عبر ممثليهم المنتخبين. في كلتا الحالتين، وفي حالة التطبيق الحصري لأحد التشريعين، سيجد أنصار الطرف الآخر أمام حالة تطبيق تشريع مخالف لقناعاتهم. ومن الحلول النظرية الممكنة للتوفيق بين الاتجاهين أن يقع إنشاء قانون بديل (إلهي أو بشري) لا يطبّق إلا على من يطلبه ويكون ذلك برضا الأطراف الذين سيطبّق عليهم هذا

القانون. لكنّ مثل هذا الحلّ يبقى صعب التّجسيم بما أنّ التشريع الإلهي لا يقبل بطبيعته أن تراحمه تشريعات أخرى. كما أنّ هذا الحلّ يضرب بوحدة النظام القانوني وبمؤسسات الدولة التي لا يمكن أن تعمل إلا إذا كانت متجانسة ومستقرّة سياسيًا ومتلائمة مع متطلبات المجتمع الدولي وفعّالة وهي أشياء ضروريّة لحماية مصالح كلّ دولة وهذا ما لا يمكن أن يحصل في ظلّ وجود نظامين قانونيين متوازيين.

كلّ هذا لا ينفي أنّه إذا اختار الشعب العيش في إطار دولة قانون فإنّ إرادة الأغلبية هي التي ستطبّق شرط احترام الحدود التي وضعها الدستور. وإذا كان كلّ فريق له إيديولوجيّة معيّنة سيرفض ذلك فإنّ هذا يعني، ببساطة، أن لا إمكانيّة لعيش مشترك، اللهمّ إذا كان الأمر يتعلّق بدولة طائفية! وهو أمر غير مقبول باعتبار أنّ الإسلام يشجّع على التعايش والاندماج ويقدم، إذا أحسنّا قراءة نصوصه، قانونًا مرنا يمكن أن ينسجم مع الحداثة.

ترجمه عن الفرنسية: حمزة عمر

معز جعفر

الاحتراف في كرة القدم التونسية: المنزلة بين المنزلتين

12 جويلية 2011

دخلت كرة القدم التونسية منذ 2005 عصر الاحتراف "الكلي" الذي شمل حتىّ اسم البطولة بما أنّه تحوّل إلى "الرابطة المحترفة الأولى"...تسمية فخمة، جرايات خياليّة، صفقات انتقال بمئات الآلاف من الدنانير، كلّ هذا يوحي بوجود احتراف من الطراز الرفيع بعد تجربة اللاهواية التي تحيل، كما يدلّ مسماها، على مرحلة انتقاليّة بين الهواية والاحتراف ولكنّ هذه المنزلة بين المنزلتين لازالت متواصلة، فالاحتراف لم يشمل إلاّ وضعيّة اللاعبين، بينما بقيت بقيّة البنية (الجمعيات والجامعات والفكر السائد) هاوية وهو ما أدّى إلى احتراف

أعرج

هجين. يستوجب الاحتراف حدًا أدنى من المداخل القارّة التي تمكّن النادي من مجابهات الصعوبات الماليّة التي يمكن أن تعترضه والتي تفاقمت في عصر الاحتراف (ومن أسباب ذلك التضخّم في جرايات اللاعبين والمدربين)، وهذا الحدّ الأدنى يشكّل شرطًا قبليًا للدخول في الاحتراف. ففي فرنسا مثلاً، وعندما تقرّر إنشاء بطولة محترفة سنة 1932، كان من الشروط الموضوعية لمرور الأندية من نظام الهواية إلى نظام الاحتراف، أن يكون النادي حقّق عائدات تذاكر محترمة بالقدر الذي يضمن له مواجهة المصاريف. وعموماً، فإنّ أهمّ موارد الأندية المحترفة في العالم حالياً ثلاثة: عائدات البث التلفزيوني، عائدات التذاكر والعائدات التجارية، وذلك بنسب متفاوتة من نادٍ إلى آخر ومن بطولة إلى أخرى. ففي البطولة الفرنسية مثلاً، وحسب دراسة أعدت سنة 2006، تبلغ عائدات البث التلفزيوني 57% من مداخل الأندية الفرنسية المحترفة مقابل 20% للعائدات التجارية و13% لعائدات التذاكر، في حين لا تمثّل الهبات والتبرّعات سوى 4% من المداخل. أما في تونس، فالبنية معكوسة. فالأندية، وخاصة الصغرى منها، تعوّل بشكل أساسي ويكاد يكون حصرياً على الهبات. وعلى سبيل المثال، تصل مساهمة شركة فسفاط قفصة والمجمع الكيموي إلى

حدود 80 في المائة من ميزانية فريق قوافل قفصة في موسم 2009-2010. وفي نفس الموسم، تبرّع السيد علي بعبورة بـ 876 ألف دينار لترجّي جرجيس الذي تبلغ ميزانيته مليون و800 ألف دينار. ويقلّ التعويل على التبرّعات في الأندية الكبرى، لكن تبقى نسبته مهمّة، إذ ساهم السيد حمدي المدّب بمليون دينار في ميزانية الترجّي الرياضي التي ناهزت 11 مليون دينار (حول هذه الأرقام وغيرها، انظر: جمال الفرشيشي، "ميزانيات أندية الرابطة المحترفة الأولى: من أين تأتي الأموال... وكيف تنفق؟"، الصباح، (2010-6-28) هذا التعويل على التبرّعات يجعل الأندية في حالة ترقّب دائم للتبرّع، ولا تكون قادرة على العمل إلا إذا تكرّم الواهب المحسن بالتفضّل بعطايه، وإلا فلن يتمكّن النادي من سداد المتخلّد بذمّته. وقد رأينا بعد الثورة رئيس قوافل قفصة يكاد يستجدي الولاية والشركات على الهواء (في حصّة الأحد الرياضي). كما كان النادي الإفريقي، في أزمامته الماليّة وانتدابات، يلجأ بصفة تكاد تكون آليّة بـ"الأب الروحي" حمادي بوصبيح ممّا جعل هذا الأخير قادرا على التدخل في أعمال الهيئات المديرية المتعاقبة على النادي.

وهذا التعويل شبه الكليّ على التبرّعات غير مستغرب. فالنوادي في تونس تبقى جمعيات، أي أنّها، حسب تعريف الجمعية، لا تهدف إلى تحقيق الأرباح. فهي تقوم على التطوّع ومسيّروها لا يتقاضون، أو لا يفترض أن يتقاضوا، أموالا مقابل أدائهم لمهامهم التي تفترض منهم الكثير من الوقت والجهد. وبالتالي يصبح التنسيير في الجمعية مسؤوليّة ثقيلة بما أنّه يفترض تفرّغا دون أن يكون هناك مقابل. مادي وقيام الجمعيات على مبدأ التطوّع يقلّص من جودة الخدمات المسداة. فالمسيّرون ليسوا مختصّين في التصرف الرياضي (وهو اختصاص موجود في الجامعة التونسية ويخارج منه، مثل غيره، عدد هام من العاطلين عن العمل سنويًا) بل أنّهم ينحدرون من ميادين مختلفة ويديرون جمعياتهم على حدّ درايتهم وتفرّغهم وهم غير قادرين على جلب الأموال بغير الطرق الممكنة للجمعيات. مسيرون متطوّعون يشرفون على لاعبين محترفين، تلك هي المفارقة (التي تظهر حتّى من خلال التسمية: جمعية (=تطوّع) محترفة)، مفارقة قد تودّي إلى تخبط عجيب في القرارات لعلّ من أبرز مظاهرها الإقالات الاعتباطيّة للمدريين. ونفس الملاحظة تنطبق على الجامعة التونسية لكرة القدم التي ختمت الموسم بقرار إلغاء النزول وهو قرار اتّخذ على عجل ودون تفكير عميق في تداعياته وربما أريد به استرضاء

الفرق "الصغرى" التي صدرت من بعضها بوادر غضب فكان أن استأعت العديد من الجمعيات "الكبرى" وسحبت ثققتها من الجامعة. إنَّ الاحتراف الحالي يتونس يقوم على مسلمة أن تفرغ اللاعب لممارسة كرة القدم وجعلها مهنة له كاف لتحسين أدائه، في حين أن اللاعب ليس في عزلة عن محيطه بشكل عام ومحيط عمله بشكل خاص. فليس الأمر سيان أن يكون اللاعب محترفا في محيط هاو يقوم على التطوع أو أن يكون محترفا في محيط مهني يعيش كلياً من كرة القدم. ولعل هذا المحيط المهني الهاوي هو الذي يجعل عددا من اللاعبين لا يأخذون "مهنتهم" مأخذ الجد ويسلكون في حياتهم ما يناقض هذا الاحتراف، وهو ما يجعل عددا من أفراد المجتمع لا يستسيغون إلى حدّ الآن أن يكون لعب كرة القدم مهنة. وللانتقال إلى احتراف كلي، يجب تغيير هذا المحيط ليصبح محيطا يمتحن، بكامل مكوناته، كرة القدم وهو ما يعني تحوّل الجمعيات إلى شركات رياضية. وليس هذا التحوّل ببدعة، وليس يقتصر على البلدان الأوروبية، فالجزائر أقرت منذ 2010 تحوّل النوادي إلى شركات رياضية بالأسهم. وهذا الانتقال يعني أن تتحوّل النوادي إلى مؤسسات لها رؤوس أموال تنشط في المجال الرياضي وتعمل بغاية تحقيق الأرباح، وهذا التغيير سيجعل مسيرتي النوادي مهنيين مسؤولين أمام المساهمين عن النتائج المحققة ويقومون بتعبئة الموارد ويتصرفون في الرصيد البشري للمؤسسة، الذي يشمل اللاعبين. وتجدر الإشارة إلى أنّ فريق الترقي الرياضي كان سابقا برسمه لمخطّط للتحوّل إلى شركة رياضية بحلول سنة 2019 (رغم غياب الإطار القانوني لهذا التحوّل إلى حدّ الآن).

هذا الانتقال، الذي يجب أن يتم وفق شروط محدّدة (كتحقيق رقم معين من المداخل القارة لفترة زمنية أو أن لا يقلّ رأس المال عن حدّ أدنى) ودون تعجّل، سيترتب عنه فصل بين الرياضة المحترفة والرياضة الهاوية، أي الفصل بين المنزلتين الواقعة بينهما بطولتنا الآن، فلا تنشط ضمن البطولة المحترفة إلا الفرق المستوفية للشروط الموضوعية للحصول على صفة الشركة وبذلك تتوفّر لها المقومات اللازمة لمجابهة متطلبات الاحتراف. وحتّى مع إقرار هذا الاحتراف الكلي، تظلّ كرة القدم قبل كلّ شيء "العبة" وتختلف عن باقي المهن ويجب على اللاعبين، وأستعير هنا قولة وينتون مارساليس، أن يكونوا ممتنين أن أتاحت لهم الفرصة للعب.

حمزة عمر

حديث حملة الشهادات العليا

15 جويلية 2011

لكم قيل أن هذه الثورة هي ثورة حملة الشهادات العليا.. ثورة أولئك الذين أمضوا سنينا في رحاب الجامعات ..سعيًا للحصول على شهادة تؤهلهم لحمل هذا اللقب الكبير..سعيًا لكي يصبحوا حملة الشهادات العليا..لقبا جد كبير حتى أسقطنا ثقل حملته...
ما الذي يميزنا كحملة شهادات عليا عن غيرنا من فئات هذا الشعب حتى نصنع الثورة التي قالوا أننا صانعوها؟..ربما كان هو قدرتنا على استعمال وسائل الاتصال الحديثة وربما كان تأثيرنا ببعض مظاهر ثقافة المجتمعات الأخرى..و لكن ما لا يجب أن نشك في أنه كان السبب لقيامنا ذلك.. هو مقدار الوعي الذي تتميز به كحملة للشهادات العليا..

جعلنا ذلك التعليم المجاني الذي تلقيناه أقدر حتما من غيرنا على رؤية الوقائع وعلى معرفة الحقائق...وجعلنا أيضا ذات التعليم أشد اعتزازا بأنفسنا من غيرنا.. فلکم قلنا نحن حملة شهادات عليا فلا نرضى لأنفسنا هذا العمل أو ذلك الفعل... فنحن كحملة شهادات عليا وإن كان التعليم الذي تلقيناه هبة فتلك المعارف التي تلقيناها صنعت أنفتنا حتى صرنا نعتقد أننا حملة "شهادات عليا"..و قدنا ثورة..سواء في عالمنا الكبير من شوارع طالما سرنا فيها ومقاهي طالما ملأناها أو عالمنا الافتراضي الصغير الذي طالما سكننا إليه...وقدنا الثورة حتى أنهكنا السير وتعبت منا الثورة و الآن بعد ما يقارب ستة أشهر من السير والصراخ ..أنهكنا المسير أعيانا الصراخ وجلسنا دقائق نتأمل صورنا المنعكسة على شاشات عالمنا الافتراضي الصغير...من نحن؟

نحن حملة شهادات عليا..خريجو جامعات كبرى..عارفين لعلم أكبر...كل سنة ينضاف إلينا الكثير...لسنا القلة بل نحن الكل..و لكننا كثيرون لحد التشابه..متشابهون لحد التطابق..غريب أمرنا ماذا نفعلنا كثرتنا ونبل ثورتنا بعد ستة أشهر؟..أما كفانا الصراخ ونحن حاملو شهادات عليا؟ هل تلقينا علما يقول أن الصراخ سبيل النجاح؟..غريب أمرنا متشابهون...ثائرون... ولكننا عاجزون..
الآن نقف أمام عالمنا الصغير علنا نجد منفذا يوصلنا لعالمنا الكبير ونتساءل

ماذا
بعد؟
..نحن حملة الشهادات العليا حملتتنا جامعاتنا علما كثيرا...و ما علمتتنا فعلا ولو
يسيرا..نحن مجرد حملة شهادات عليا جعلتمونا عارفين بدقائق الأمور
والمعرفة التي منحتمونا إياها جعلتنا لهولها ضائعين.علمتمونا مجانا
الكثير..وما منحتمونا ولو بمقابل مما نريد القليل..ما فائدة العلم والشهادة الذين
لهما نحن حاملون ونحن جد متشابهون..متماثلون ومتطابقون ..ما فائدة حملنا
لشهادات عليا ونحن على حملها عاجزون؟

ياسمين العياري

تغيير

26 جويلية 2011

“People are anxious to improve their circumstances, but unwilling to improve themselves. They therefore remain bound”.

James Allen.

قد تساورك الرغبة أحيانا في التغيير. تغيير عملك أو دراستك، أو تغيير دخلك الشهري، أو تغيير معاملة الآخرين لك، أو تغيير حال البلاد، أو تغيير وزارة الداخلية.. قائمة طويلة مما قد تريد تغييره.

ستبدأ بمحاولة تغيير ما من حولك، ولكن الأمر لن يكون سهلا: يصعب أن تجد عملا آخر أو دراسة أخرى وأنت لم تكذ تجد ما أنت فيه. ويعسر أن تغير معاملة الآخرين لك وقد تعودت عليهم وتعودوا عليك. وقد يستحيل أن تجعل من أعوان الداخلية حمانم بيضا وقد تدربوا لسنوات على التعنيف والضرب والارتشاء والتحايل.

ربما تيأس. وربما تجد أن التغيير صعب وأنه يحتاج وقتا. ومع الوقت تسلم أمرك وتعود إلى ما كنت عليه. بدون رغبة في التغيير. مختارا الحل الأسهل. قانعا بما أنت فيه. راضيا مكتفيا. غير طامع أو طامح إلى شيء 'صعب' و'مستحيل'.

ما دمت تفكر بنفس الطريقة فلن يتغير شيء. و لذلك فإن أغلب الناس تواصل الحصول على نفس ما كانت تحصل عليه دائما.

سيقدم بك الزمان وتعاودك الرغبة في التغيير من جديد. وستتطفئ الرغبة بسرعة من جديد. لتبقى دار لقمان على حالها: نفس العمل الممل. نفس الراتب الذي لا يكفي. نفس الحي المزعج. ونفس البوليس الفرعوني. وبالمثل، فإن وزارة الداخلية هي الأخرى قد تيأس من التغيير ما دامت 'تفكر' بنفس الطريقة. هذا إن كان في هذه الوزارة من يعرف معنى للتغيير أو التفكير. "أطلق الجرذان بالليل

صَحَّ اهل من مبارز؟"

لم يكن ابن الرومي يقصد وزارة داخلية بلد بعينه. لا ولم يكن يقصد جردان القذافي. ولكن وزارة الداخلية بتونس تعودت أن تسلك نفس ما قصده الشاعر: سلوك الادعاء الباطل. سلوك افتعال المشاكل لإيجاد الحلول للمشاكل. وهي الطريقة التي يقع استعمالها لترويج وبيع السلع والمنتجات-الإشهار. أن تخلق الحاجة في ذهن الفرد بالتكرار بكل الوسائل-الإعلام والجدران والمحطات وحتى الأرض والسماء.

الحال هنا أن الوزارة تبحث عن الإشهار وتبحث أيضا عن بيع منتجها-الأمن – باختلاق الحاجة إليه- بافتعال الفراغ الأمني- بتغيير الأعوان عن الطرقات والملاعب – بتسهيل السرقات والحرائق وهروب المساجين – بالتباطؤ في النجدة – و تكرار كل هذا وغيره. وبماذا ستشتري الأمن؟ بأي مقابل؟ ابحث عن الإجابة بنفسك: يوم 14 جانفي عندما اشتدت المطالبة بالتغيير، نُشرت القناصة في البلاد وأحرقت السجون والمحلات ونُهبت المغازات والبيوت. ربّما تعتبر الأمر عاديا في البداية. ولكنه يصبح غير عادي عندما يتكرر في اعتصام القصبه 1 و2 و3. وربما تفهم أنه مقصود عندما تتذكر الفيلم الشهير لسرقة البنك بالقرصين. وقد تنتبه إلى خطورته عندما تعود إلى الثمانينات حينما افتعل بن علي تفجيرات في المنستير وسوسة ليحكم الخناق على الأجساد والنفوس. لا أرى استعدادا للتغيير في السياسة الأمنية للبلاد. سمعت حديثا عن رغبة في التغيير. ولكني لم أر فعلا. فالرغبة وحدها لا تكفي. لأنها سريعة الانطفاء. تغيير الفعل يتطلّب تغييرا في العادات وهو ما يستوجب تغييرا في الأهداف ممّا يستلزم تغييرا في القيم.

أن تصبح قيم التعاون والمحبة هي حجر الأساس في ذهن كل عون أمن، لهو اليوم ضرب من الخيال.

إذ من غير الممكن لشخص أن يغيّر قيماً آمن وتدرّب عليها لنحو ربع قرن-و ربّما نصف قرن- في ظرف شهر أو نصف سنة، خاصة مع غياب الاستعداد والرغبة والدافع للتغيير.

ماذا سيتغيّر البوليس مادام في موقع 'القوة' مسيطرا على الأجساد والنفوس؟ لا شيء يدعو إلى التنازل عن هذه 'النعمة' التي افتكها لنفسه ومنحها له الناس.

و الأهم من ذلك: كيف سيتغيّر ما لم يتلقَ حتًا على التغيير ومتابعة لصيقة للتغيير ودروسا وتديبا على التغيير؟

لا بد للإنسان أن يتفرّغ لتغيير نفسه كلما شاء تغيير العالم من حوله. إذ لن يتغيّر شيء في حياتك ما دمت تنتظر أن يتغيّر لوحده. لا ولن يتبدّل التعامل الأمني ما لم ترغب أنت في تغييره وتطالب وتعمل على ذلك.

أمين الزقزقي

عندما مرّقت فيروز جناحيها

31 جويلية 2011

" أغمض عينيك عندما تستمع إلى فيروز...إننا لا نرى الملائكة، ولكن يحدث أحيانا أن نسمعها تغني"... هذه القولة لجورج شحادة هي من المقولات الرائجة عند أحياء فيروز... أطلقوا عليها، ومازالوا، اسم الصوت الملائكي... وفعلا، كانت فيروز في مرحلتها الرحبانية متجردة من بشريتها، كأننا فوق حدود الزمان والمكان..يكبر الناس وتنسى هي أن تكبر...غناؤها صلاة، دعوة للتسامي فوق نوازع الجسد...صوتها خمر كيان، يجعلك لا تبالي ما دنيا الناس... لا علاقة لما تغنيه بالواقع، بل يكره الواقع الدامي المعفر بالثرى ويرسم منه كونا بديلا، عالم أطفال يلمون.. لم تكن منا، بل كانت "سفيرة النجوم إلينا"، صلتنا بالسماء التي تجعل شينا من السماء يستمر بداخلنا..لكن فيروز لم تبقى في ذلك الوطن السماوي الذي شيده الأخوان رحباني. مع زياد، مرّق الملاك جناحيه ونزل إلى عالم يدعى "الواقع"... لم يكن نزولها نزول طرد أو لعنة، بل يقينا أن السماء لم تعد تكفي لحمل هموم الأرض، وأنه يجب على الأرض أن تخرج من الشرفقة، أن تقطع الحبل السري حتى تعيش، أن لا تنتظر ضوء شمس لن يأتي أبدا... كان النزول مع ذلك عنيفا، صدم من أمنوا بذلك الوطن وعاشوا في ظله... كان من العسير الاستماع إلى الفتاة الحاملة النقية تخاطب، في "كيفك أنت"، رجلا متزوجا له أطفال وتتمنى الرجوع إليه... وكان من الأعرس الاستماع إليها تسخر من السماء ومن أغاني السماء في "مش كاين هيك تكون"... لكن الملاك مقطوع الجناحين لم يتحول إلى صوت يذوب في زحام المغنين.. التقطت فيروز الزبانية الواقع في أدق تفاصيله. معها، تتعرف على نفسك وتجد من يعبر عنها... فيروز زياد لا تتعالى على آلام البشر ومعاناتهم.. هي تحب وتكره، تعاتب وتصلح، تمزح وتغضب، تقطع وتصل...لا تتجمل من أن تصرخ "اشتقتك، اشتقتلي... بعرف مش رح تقلي... طيب أنا عم فكك اشتقتك ! " ولا تستنكف من أن تعبر عن عدم مبالاتها: " تمرق علي، امرق.. ما يتمرق، ما تمرق...مش فارقة معاي"... تعطي ثقها إذا أرادت: " عندي ثقة فيك، وبيكفي"... لم تعد فيروز صوت السماء إلى الإنسان، بل صوت الإنسان إلى الإنسان... تنتفس الأرض مشاغلها إذا شدت... يسمع المتأوهون أناتهم إذا صدحت... عندما كانت ملاكا، مئتنا بعالم مثالي، طرقاته "مفروشة بالنوم وسعيدة"... وعندما مرّقت جناحيها، أرتنا هذه الحياة،

بجميع اختلاجاتها وأزماتها ونكساتها وصغارها وأدنى تفاصيلها جديرة أن
تعاش... وفي حالتها، تمنحنا فيروز سببا لكي نحيا..

حمزة عمر

الصندوق الوطني للتعويض: أي جدوى؟

13 أوت 2011

بنت الدولة التونسية منذ الاستقلال سياسةً اجتماعية تهدف إلى تحقيق الأدنى من التوازن بين مختلف شرائح المجتمع ومحاولات إيجاد عدالة في توزيع الثروات بينهم، وفي هذا الإطار اهتمت الدولة بالتحويلات الاجتماعية التي رصدت لها ميزانية ضخمة وتدخلت في عديد المجالات كالصحة والتعليم والسكن، ومن بين هذه الآليات نجد الصندوق الوطني للتعويض الذي أحدث منذ سنة 1971 والذي يقوم بتدخل في جملة من المواد الغذائية والحياتية لتعديل سعرها في السوق بما يتناسب والطاقة الشرائية للمواطنين وخصوصاً منهم ضعاف الحال. وقد ارتفع المبلغ الجملي للتعويض بالنسبة للسنة الحالية عما كان مقرراً في ميزانية 2011 ليلبغ 1256 مليون دينار (مقابل 700 مليون دينار مقررّة).

إلا أن عمل هذا الصندوق أبرز العديد من الهنات والإخلالات التي جعلته يحيد عن هدفه الأساسي ويفقد بذلك الغاية الأساسية من إنشائه وهي محاولة تحقيق شيء من المساواة الاجتماعية. فمن ناحية أولى، فإن تدخلات الصندوق تشمل جميع شرائح المجتمع دون استثناء أو تمييز بين من هو بحاجة بحق لهذا التدخل ومن هو في غنى عنه (فأسعار المواد الغذائية مثلاً تسري على الجميع، الأغنياء والفقراء، بل وحتى أصحاب المشاريع الذين يتربحون من خلال بيعها بعد استغلالها في منتجاتهم)، بل والأدهى والأمر أنه يقوم حتى بدعم منتجات لحساب فئات معينة على حساب أخرى من المفروض أنها المستهدفة الأولى من برامجه (كدعم المحروقات الذي يستفيد منه مالكو السيارات)

كرم هذا الصندوق لا يقف عند أهل الوطن فقط بل يتعداه حتى يشمل بعطفه وكرمه زوارنا من الأجانب السائحين الذين يتمتعون باستهلاك تلك المواد بنفس الأسعار المدعومة (خصوصاً الزوار الليبيين والجزائريين). بمعنى آخر، فإن دافعي الضرائب التونسيين (وأغلبهم من الموظفين) يدفعون أموالهم حتى يستفيد منها زوار تونس بنفس الكيفية وربما أكثر من مواطني البلد نفسه. أضف إلى ذلك أنّ اعتماد الأسعار المدعومة وغير الحقيقية مقارنة بأسعار السوق بنسبة لبعض تلك المواد خصوصاً الغذائية منها تشجع عملية التهريب نحو الأسواق الخارجية نظراً لانخفاض ثمنها مقارنة بمنتجات تلك البلدان (كالتهريب الدائم نحو السوق الجزائرية) أو ذلك المرتبط بظرفية معينة كالتى

تعيشها المنطقة من خلال الحرب الأهلية الدائرة في ليبيا والتي أفرزت تضخماً واضحاً لحركة التهريب في تلك المنطقة وبالأخص المواد الأساسية والمشمولة في معظمها بدعم الصندوق، مما أفرز نقصاً واضحاً في تزويد السوق المحلية. وبالتالي فإنّ عمل هذا الصندوق قد حاد عن مبادئه الأساسية كعامل من عوامل تحقيق العدالة والتوازن الاجتماعيين بل وأصبح في عمله يشع على عديد الأطراف، إلا تلك التي أحدثت من أجلها! والحل هنا لا يكون إلا بإلغاء هذا الصندوق وإراحة كاهل المجموعة الوطنية من عبء ميزانيته الأخذة في التضخم دائماً واعتماد الأسعار الحقيقية في المواد التي كانت مدرجة ضمن مجال تدخله.

غير أنّ هذا الإلغاء ليس الهدف منه رفع يد الحكومة عن واجبها في إعالة مختلف شرائح الشعب ومحاولة تحقيق ولو البعض من المساواة الاجتماعية، هذا الدور سيتخلى عنه الصندوق ليأخذ طابعاً آخر، مالياً شخصياً ومباشراً بالأساس. ويكون ذلك بإيجاد منحة شهرية أو ثلاثية تدفع لأرباب العائلات تعويضاً لهم عن الفارق الذي سيحصل مع ارتفاع الأسعار بعد إيقاف عمل الصندوق. هذه المنحة والتي تكون مدمجة في الأجور تحقق لمستحقيها أكبر قدر من الشفافية وتضمن أن يذهب الدعم لمستحقيه الحقيقيين. ولضمان العدالة في توزيع هذه المنح، يمكن اعتماد المؤشرات الجبائية حيث تدفع المنحة إلى الطبقات الأقل دخلاً والتي هي منطقياً الأكثر حاجة لدعم قدرتها الشرائية في مواجهة غلاء الأسعار في الأسواق وتنخفض كلما ارتقينا أكثر في درجات الدخل حتى تنعدم تماماً مع أصحاب الدخل المرتفع والذين هم أساساً ليسوا بحاجة لهاته الهبة الحكومية. وأيضاً ولمزيد من العدل في التوزيع، فإنه من الضروري أيضاً الأخذ بعين الاعتبار كل العوامل التي من الممكن أن تؤثر في دخل العائلة كأن تضيف على كاهلهم عبء أشخاص آخرين (عدد الأطفال في كل عائلة، والآباء في الكفالة، ذوي الاحتياجات الخاصة...) وبالتالي يقع ضمان أن تستفيد كل عائلة بالقدر الذي تستحقه والذي يضمن لها العيش الكريم. بهذه الطريقة يمكن التوفيق بين السعي للارتقاء بكل شرائح المجتمع التونسي وخصوصاً أصحاب الدخل المحدود منهم، مع المحافظة على المال العمومي وإنفاقه إنفاقاً رشيداً حتى لا تظل أموال التونسيين مجالاً مشاعاً لكل أنواع السرقة والنهب والاستغلال.

فخر الدين حمامي

سقطت أقنعة حكام العرب

31 أوت 2011

لقد استفحلت ثقافة ولاء الشعوب العربية لرؤسائهم في العقود الأخيرة من التاريخ وكان حكام العرب والعياذ بالله عصموا من أي خطأ بمجرد توليهم الحكم. هذا الولاء الأعمى كانت وراءه فئتان من المواطنين: أولئك الذين يناقون النظام من أجل البحث عن المصلحة المادية كمكافأة وهي الفئة الناشطة والمزود الخالص للولاء (الولاء الايجابي)، والذين التزموا الصمت نظراً لكونه يدفع عنهم بطش الحاكم وهي الفئة الصامتة (الولاء السلبي). وفي كلتا الحالتين، يمكن إعتبار الخوف هو المصدر الأساسي وراء مثل هذه التصرفات، هذا الخوف الذي أسس لمجتمعات داخل المجتمع فاصبح الغني لا يبالي بالفقير والحضري لا يبالي بالريفي وحتى "القفاف" لم يستح وتمادى في قطف وحصد الخيرات التي أنعمها عليه ولاؤه للحاكم دون الالتفات للمصلحة العامة... كل ذلك نتيجة ترسيخ الخوف للشخّ الفكري والتضامني. فصحیح بأن بطش وقمع الحكام كان مهولاً ولكن منذ يوم 14 جانفي ايقنا بأن هذا الحاكم العربي المتجبر لا يقل جبناً وخوفاً عن رعيته فكان رئيس تونس أول من ترك الحكم أو بالأحرى غادر البلاد دون سبق الاعلام بطريقة تلفت الاستغراب، بطريقة تجعلنا نتساءل هل يستحق حاكم تونس كل الانحياء الذي تمتع به؟ ألم يكن هذا الخوف الذي كنا نبديه لحاكمنا نتاجه وهم وليس حقيقة؟ ما حصل في تونس ثم مصر وليبيا واليمن برهان على أن إظهار الحاكم القوة أمام الشعب هو دليل على إخفاء ضعفه. والمهم اليوم أن الشعوب العربية بدأت تشفى مما يشبه "ظاهرة ستوكهولم" ونرجو أن يكون هذا الشفاء نهائياً وتطوى صفحة من التاريخ العربي كان فيها الحاكم مستغلاً للخوف الجماعي لينصب نفسه وصياً على رعيته.

معز جعفر

نظريات الجهلة

12 سبتمبر 2011

عندما يكون الحديث حول الطب أو الفيزياء أو الكيمياء...، يصمت غير ذوي هذه الاختصاصات، وترى الكل مسلمين بكل ما تمليه نظريات هذه المجالات بدون جدال ولا تشكيك، بينما لا يكون الأمر كذلك بالنسبة لاختصاصات مثل علم التربية وعلم السلوك "السيكولوجيا"! فلماذا نرى الكل يدلي بدلوه، يشكك ويجادل ويقعد القواعد ويخط النظريات على غير هدى ولا رأي حكيم؟ فنظريات هؤلاء المشككين تؤسس على مثال عايشوه للحظات! معتمدين مقاييس محدودة للنجاح. فهل هذا هو المسار الصحيح لتأسيس النظريات العلمية؟ لماذا لا نصمت ونراجع قناعاتنا المتوارثة عندما يأخذ عالم التربية وعالم النفس الكلمة؟ لماذا لا نفرغ رؤوسنا من الأفكار المسبقة؟ لماذا نقابلهم بعقول متحجرة ومشككة في كل ما يقولون؟ لماذا نقابلهم بأحكام مسبقة تجزم بفشل هذه النظريات وبعدم صلاحها للواقع! وكأنهم وحدهم الذين يعايشون الواقع ليمنحوا، بالتالي، أنفسهم أحقية تعديد القواعد. ألا يخطر ببال هؤلاء أن عالم التربية وعالم النفس لم يستقي نظرياته من كوكب آخر بل كانت حصيلة بحوث علمية طبقت على الجنس البشري على الكرة الأرضية؟

ولنأخذ مثال اعتماد "العنف البدني" كوسيلة تربية للعقاب والسيطرة، فالذي يبرر هذه النظرية يستند على مثال عايشه للحظات ويحاول أن يقنعنا بنتائج هذا المنهج التربوي عن طريق عرض جملة النتائج "الباهرة" التي تحصل عليها، نتائج من قبيل الحصول على معدل سنوي ممتاز أو الانصياع إلى أوامر جلاله... أريد أن أسأل أصحاب هذه النظرية. وإلى متى سنبقى نسوس هذا "المتفوق" كالحمار؟ هل سنظل نسوقه بالعصا إلى أن يتحصل على الأستاذية أو الدكتوراه... ونعلن بذلك نجاح خططنا التربوية! ووصولنا إلى الهدف المنشود! فأني تفوق هذا؟ وهل تأكد أصحاب هذه "النظرية التربوية" أنهم أنشئوا إنسانا صالحا وقادرا على إعمار الأرض؟ أم أن هذه المهام ليست في مخططات هؤلاء؟ ألا يكونوا بأسلوبهم "اللاتربوي" هذا، قد أعدوا لنا أشخاصا مرضى ومسحوقين، نماذج مريضة نفسيا

ومحطمة تملئ نفوسهم مركبات سيدفع المجتمع ثمنها، حتى وإن أصبح هذا المتفوق من أصحاب ربطات العنق؟ هل يستطيع صاحب هذه النظرية أن يضمن لنا أن باستطاعته أن ينجح لنا علماء مثل أبي حنيفة أو الغزالي أو ابن خلدون؟ ... هل تربي هؤلاء وفق هذه النظرية؟ وهل درسوا العلم تحت ظل عصا الجلاد؟ أم أن صناعة عباقرة مثل هؤلاء لا تقع ضمن حساباتهم وأن الحصول على معدل 19 من عشرين هو مبلغ مهم من العملية التربوية؟ هل فكرنا في إعداد أجيال غير التي نتذمر منها دوماً؟ هل خططنا أي طبيب نريد وأي قاض نريد وأي أستاذ نريد؟ وهل هذا الكائن الذي فيه نفخة من روح الله لا يستقيم إلا بالضرب؟ وبأي معنى يستقيم كلام الله لقد كرّمنا بني آدم؟ هل يستقيم مع عصا الجلاد؟ وإلى متى نحمل النظريات العلمية جهلنا وقلة حيلتنا ونفاذ صبرنا؟ فالمتأمل والدارس لآخر التطورات في مجالات علم التربية وعلم النفس يجدها تستقيم مع فلسفة الإسلام ونظرته للإنسان والهدف من وجوده. لكن الضرب أخذ بريقه عند العامة من أمرين.

أولا تحقيق نتائج فورية. فالذي نريد أن نجعله يصمت نضربه فنحصل على النتيجة المأمولة فوراً والذي نريد منه أن ينجح أمراً ما نضربه فيفعل ما يؤمر خوفاً من العقاب، وهكذا بالنسبة لكل أمر فتكون النتيجة المنطقية باستجابة الضعيف لرغبة القوي وفق منطق القوة وهذا ما يجعلنا نتمسك به كوسيلة استنجاد . وثانياً لأن الضرب لا يتطلب أي مجهود ذهني بينما تحتاج العملية التربوية السليمة إلى خطط وإلى مجهود ذهني وصبر كبير شأن كل عمل عظيم. الضرب قد يحقق بعض النتائج الفورية لكنه لا يصنع إنساناً وفي المقابل نجد، أن علم التربية تناول الإنسان ككل ودرس سلوكه وانفعالاته ودوافعه ونفسيته والعلاقات التي تحكم ماضيه وحاضره ومستقبله ومميزات شخصيته والبيئة التي نشأ فيها والهدف من وجوده ولاحظ ومحص ودرس واستنتج وصاغ النظريات التي تهدف إلى بناء إنسان يحمل كل معاني الإنسانية، كيان إنساني راسخ كالجبل لا تهزه عواصف ولا زلازل... كيان إنساني ينفذ حل وينجح في كل الظروف ويحقق مراد الله من الوجود. فهل يعقل أن تكون كل مجهودات مراكز البحوث والجامعات والعلماء أفراداً وجماعات... هراء لا فائدة منه ولا يمكن تطبيق نظرياتهم على أرض الواقع بل هي مجرد علاقات منطقية لا تصلح إلا على صفحات الكتب؟ نعم تبقى هذه النظريات مجهود بشري قد يعتريه النقص وقد تتغير من فترة لأخرى، لكن

تغييرها يأتي من الداخل وليس من الخارج، يأتي من داخل هذه التخصصات وتكون كنتيجة طبيعية لتطور المعارف وتراكم التجارب والخبرات العلمية وهذه سنة كونية تنطبق على كل أشكال الفعل الإنساني، ولكن رغم هذا لم نسمع قط بأن أحدا شكك في جدوى الطب لأن نتائج البحوث الطبية في تغير مستمر (وإن شئت اطلع على مجال تغذية الرضيع خلال العقود الأربعة الأخيرة وسوف تلاحظ التناقض العجيب بين فترة وأخرى) أو لأن هناك مرضى يموتون رغم عيادتهم للطبيب واستعمال وصفاته. لكننا بكل أسف نرى الكل يقم نفسه في مجالات مثل علم التربية وعلم النفس ربما عن جهل بأن هذه المجالات أصبحت تخصصات علمية قائمة الذات تخطت مرحلة التأسيس إلى مرحلة الثبات. فهل قدرنا كل هذه المجهودات عند صياغة نظرياتنا البدائية أم أن مبلغ همنا هو حلول ظرفية وسريعة لا تتطلب أدنى مجهود ذهني لمواجهة مشاكلنا اليومية؟

يسرى عاشوري

الأرض سوق قماش..و الوطن عار

11 أكتوبر 2011

من جديد يعود "القماش" ليغزو الساحة الوطنية فيملاً الدنيا ويشغل الناس..بالأمس كان الحجاب واليوم صار النقاب القضية..و وسط الزحام علت التكبيرات للإله والصلوات لوجهه والدعوات لنصرة دينه..فما عاد يسمع صوت الوطن..كأن الأرض لم تك يوماً هدية السماء! عندما كنت طالبة أزاول تعليمي بال"معهد العالي للغات" أيام حظر ارتداء الحجاب داخل المؤسسات التربوية وكان "حسونة" الحارس بالمعهد يقف كل صباح عند البوابة ليمنع المحجبات من الدخول، أدركت كم أن التمييز على أساس اللباس ينتهك إنسانيتي وإنسانية كل محجبة أخرى ويمسنا في أبسط حقوقنا وأشدها حميمية...و اليوم أتفهم جيداً ما تستشعره منقبة تمنع من حضور دروسها أو من التسجيل بالجامعة حتى..انه أكثر الاعتداءات على الحرية الشخصية انتهاكاً للإنسانية! لكن عندما يرافق ارتداء النقاب داخل المؤسسات التربوية أعمال عنف يصبح ذلك انتهاكاً لإنسانية كل طالب وطالبة آخرين داخلها ويجر المعهد أو الجامعة إلى دائرة العنف جراً بل والبلاد بأسرها..

ولأن شعبا لا زال يخطو برجلي رضيع على درب الديمقراطية لا يقوى على الوقوف ثابتاً في وجه دعاة الردة وأحباء الظلام...و لأن مسلماً بالوراثة متعبداً على ما وجد عليه آباءه وقومه لا يقدر على مجابهة الخطاب الديني المتعصب بغير التعصب له..و لأن امرأة علموها أنها تولد لتحمل معها عبء عوراتها إلى القبر لا تستطيع أن تفنك نفسها فسحة في فضاء المجتمع إلا لتقبر فيها جسدها وعقلها معا..لهذا وذاك تكون الدعوة للتقرب دعوة للوَأد..و يكون النضال في سبيل الدفاع عن حق منقبة واحدة تحريضاً على العنف..و في حضرة العصي والهراوات يختفي الإله ويحضر الطاغوت...

كنا محجبات بالأمس ولم ينبر في الجامعات "رجل ذو دين" واحد للدفاع عنا..ويوم منعني "حسونة" من دخول المعهد لم ينصرنى "أمير المؤمنين"

و"شيخ الاسلام" فيه بل جعلت فتاة ماركسية, قد توصف اليوم بأنها "كافرة",
توبخ الحارس وتدفع عني أذاه!

ماذا تريد المنقبات اليوم؟؟يردن حضور الدروس يرافقهن محارمهن..يردن
إبقاء غطاء الوجه حتى أثناء الترسيم، حتى أوقات الصلاة! أين تجد المنقبات
هؤلاء المحارم المتبطلين كي يرافقهن في الجامعة والسوق والأماكن
العامة؟ أي مذهب يقضي بستر الوجه والكفين عند الصلاة؟..و هل يعقل أن
يكون إشكال النقاب إشكال قماش فحسب؟ أم أنه لا يعدو أن يكون ورقة رابحة
في لعبة مؤامرة قذرة؟
ان القماش وحده لا يحمي الشرف ..و اللحية وحدها لا تصنع الرجال..
والصلاة مع الجهل وحدها لا توصل المرء إلى القمر بل لا تصنع مجد وطن..و
الدين إذا لم يصاحبه العقل كان بحق أفيون الشعوب...

أمل المكي

باعة الهوى السياسي واللامسؤولية التاريخية

13 أكتوبر 2011

إنّ الظواهر والتفاعلات السياسية التي برزت بعد 14 جانفي ليست في أصلها بالجديدة، فالإسلاميون واليساريون والقوميون والتقدميون كلها تيارات قديمة التواجد ولكن تعبيراتها وتحركاتها كانت محتشمة لعلو القبضة الأمنية وكذلك لأسباب أخرى تكتّفت لنا في الفترة الأخيرة وسنعود على ذكرها لاحقاً. غير أن اللافت للعيان، هو هذا الطرح المتصلب والمتكبر للفتاعات السياسية (باستثناء قلة قليلة دشنت قراءات نقدية ومراجعات فكرية قبل هروب الطاغية) الذي يحاول أن يوهم التونسيين، الذين هم في طور بلورة حسهم المواطنيّ، بتقرّد هذا الطرح وبصلوحيته لكل زمان ومكان! إنها محاولة لاستغلال هذا الطور "الداروينيّ" من قبل أغلبية الأحزاب السياسية وذلك بغية زرع قوالبهم الفكرية حتى يتشكل البنيان السياسي للمواطن فالمجتمع حسب توجهاتهم الضيقة. إنهم باعة الهوى السياسي، بحسبهم الانتهازي وبمراوداتهم المادية والمنهوية، يسعون للالتفاف على مرحلة المراهقة السياسية التي تتميز بضروب متعددة من الأحاسيس المتضاربة كالضياح الأيديولوجي والتضارب الفكري واللاتجانس المعرفي... الكل يتربّص ويتوتّب وهناك من انقضّ استباقياً حتى لا تداهمه مرحلة النضج السياسي وتكشف حقيقته المفزعة وتشهر إفلاسه.

هؤلاء هم باعة الهوى السياسي، وإغراءاتهم تتخذ أشكالاً عدّة ومختلفة فالقوميون يراهنون على فكر اهترأ وفقد نضارته وفتنته ولكن في الآن نفسه، يرون في المراهقة السياسية فرصة فريدة لاستمالة المواطنين، وكم من مراهق تعلّق بامرأة جاوزت الأربعين مفتننا بخبرتها وتجاربها حتى إن كانت فاشلة. أما اليساريون، أو قل أغلبهم حتى لا نضع الجميع في خندق إيديولوجي واحد، فهم كأهل الكهف لم يأت إليهم بعد خبر المراجعات الفكرية العميقة والجزرية على مستوى الحركات اليسارية في جل أصقاع العالم. كما أن اليسار التونسي ما زالت له إشكالية نفسية في التعاطي مع مسألة القطاع الخاص وأصحاب رؤوس الأموال، فالتعاطي متشنج ويفتقد بصفة صارخة للبراغماتية. إن الإغراء اليساريّ يستند إلى عذرية قيمية كاذبة وغير واقعية ضمنت نهائياً في أسفار التاريخ. لكن هذه العذرية ساحرة للمراهقين السياسيين وكم من امرأة

داعبت شبابا متحمّسا لقصص الحب المثالية ليتهأواوا في النهاية على إسفلت الواقع المخيب للأمال بعد أن آمنوا بحب زائف بل قل بعد أن استميلوا بعذب الكلام.

وأنت تتجول وتسترق النظر لباعة الهوى السياسي، يلفت نظرك ركن التقدّميين الجدد وما أدراك ما التقدّميون الجدد، هؤلاء يراهنون على آليات الاتّصال المؤثرة ليرّوجوا هواهم السياسي ولم يتبقّى لهم سوى إدخال حيزّ التشغيل خدمة "الهاتف الوردي" عليهم يستنفرون كلّ مراهق سياسي ما زال لم يفتن بعد بسحر توجّهاتهم ذات الألوان البراقة. أما الفتنة الكبرى التي بإمكانها تطويع النفوس واحتكار القلوب فهي فتنة الإسلاميين، لأنّ الهوى السياسي الذي يروّجون خطير ويمكن أن يتطور لأحاسيس جيّاشة وتعلّق أعمى. إن إغراء الفكر السياسي الإسلامي يتماهى مع إغراء الفاتنة المتحجّبة التي تبعث لك رسائل استلطاف مشفّرة ومودة متصلة مع تظمينات مضمونة الوصول. وأنا أتحدّث عن باعة الهوى السياسي الإسلامي، أستحضر أستاذنا جامعيا في العلوم الإنسانية فاعل على طريقته في المخبر الفكري للإسلام السياسي التونسي، حدثني عن زيارته سنوات خلت لطهران وعن فتنة النساء الإيرانية المتحجّبات اللاتي حسب رأيه (أو قل حسب إحساسه) جعلته في حالة استنفار وتأهب (والقول قوله) منذ الدقائق الأولى التي اشتبكت فيها العيون. ذلك هو الهوى السياسي الإسلامي غواية متنفّذة ذات سلطان على النفوس.

الكل إذن يغازل ويمارس الإغراء علّه يستهوي هذا المراهق السياسي والكل يتناسى أننا في مرحلة التأسيس لينغمس في الهرسلة التعبوية والهرولة التنافسية والإسهال الأيديولوجي. الكل يتحدث عن خصال هذا المراهق السياسي، عن أنفته وحبه المتناهي لوطنه، ويتفادى في الآن نفسه أن ينتقد هذا المراهق السياسي الذي يتهيأ له أن لا رادع لسلوكياته المنحرفة من اعتصامات غير مبرّرة وقطع طرق همجي وغيرها من المغامرات الغير محسوبة التي كلّفت ومازالت تكلف المجموعة الوطنية ما تكلف. تلك إذن هي مقتضيات ترويج الهوى تستوجب المجاملة والمرادة، إنها اللامسؤولية التاريخية بعينها تتجسد نصب أعيننا كل يوم وكل ساعة. وبين باعة الهوى السياسي، عراك وصخب ومدّ وجزر، فتخال أن انتخابات المجلس التأسيسي هي المنتهى وكأن بعدها سنتكلّس ديناميكية الحراك السياسي وتحدّد نهائيا شاكلة المنظومة السياسية لبلادنا. إنه الهوى السياسي أعمى البصائر وغلب ثقافة التهافت والانتهازية. لقد غيب الهوى السياسي عن ساستنا معطى هاماً وأساسياً يتمثل في أن التعامل

مع انتخابات المجلس التأسيسي لا يجب أن يكون حصريا من زاوية المسار التنافسي الذي يفرز غالبا ومغلوبا، لأن هذه الانتخابات ستؤسس لعقد مبادئ جديد في هذا الوطن العزيز. والفعل التأسيسي لا يمكن أن ينطلق فقط من نتائج حسابية تكرر فكرة الأغلبية بل يجب أن ينخرط كذلك في مسار جدلي يسعى إلى استثمار التقاطعات المشتركة بين مختلف الأطراف دون أن يجعل من الهوس التوافقي حجر عثرة أمام صياغة الدستور والمرور إلى ديمقراطية مستديمة.

ولكن في ظل هيمنة الهوى السياسي يصبح هذا الطرح من باب التمني العقيم. وأخشى ما أخشاه هو فشل هذا المجلس الموعود في صياغة الدستور الجديد وهو لعمرى أمر خطير قد يدشن لفترة حالكة في تاريخ البلاد.

وفي النهاية، إن اللعب على حبل المراهقة السياسية عن طريق ترويح ثقافة الهوى السياسي مغامرة غير محسوبة العواقب تنم عن لا مسؤولية تاريخية صارخة، لذا وقبل فوات الأوان، حري بالأحزاب والشخصيات السياسية أن تراجع حساباتها وتقطع على الأقل في هذه المرحلة الدقيقة مع تمثي المجاملة الشعبية والإغراء الفكري وتعتزل بالتالي بيع الهوى السياسي.

وليد جعفر

الأمّ العزباء أو قراءة جديدة للسقوط

11 نوفمبر 2011

" يجب أن بنفس عن المرأة من ضائقة سجنها لتفهم أن لها كيانا مستقلا، وحياة ذاتية، وأنها مسؤولة عن ذنوبها وآثامها أمام نفسها وضميرها، لا أمام الرجل .
يجب أن تعيش في جو الحرية الفسيح وتستروح راحته الأريجة، ليستيقظ ضميرها الذي أخمده السجن والاعتقال من رقدته، ويتولى بنفسه محاسبتها على جميع أعمالها، ومراقبة حركاتها وسكناتها، فهو أعظم سلطانا، وأقوى بدأ من جميع الوازعين المسيطرين".

مصطفى لطفي المنفلوطي

الزنا زنا الروح قبل الجسد.. و بكاره مفضوضة ليست بالضرورة أرذل من عقل أجوف .

تسقط المرأة ففتعت بالعهر والفجور.. ويسقط الرجل فينادى بطلا وزعيما وتندق له طبول الفرحة في بيوت عدة.

ظاهرة زواج الشباب التونسي من عجائز أوروبيات لا تزال تكثف حالاتها داخل نسيج مجتمعنا التونسي المسلم وسط صمت "رجال الدين" وتآمر الأقارب والأصحاب ومباركة الأهل والجيران.
ذلك الشاب الذي يقضي شهورا بحالها أمام شاشة كمبيوتر مستعرضا فتوته و"رجولته" محاولا إغراء امرأة أوروبية دخلت مرحلة اليأس وانصرف عنها آخر عشاقها إلى فتاة عشرينية.. ذلك الشاب قد لا ينجح في مهمته ولكنه يوفق في مسعاه غالبا رأسماله كل رأسماله جسده "المكبوت" وشبابه اليأس... و هكذا تحمل الطائرة الى أرض الوطن كتلة اللحم المترهل المتلطفة إلى لحم طريّ فتّي "صنع في تونس".. و يفتح الأهل لل"رزق الجديد" الباب على مصراعيه، فتدلف العجوز إلى إحدى غرف الدار لتكون لها ولعشيقها "خلوة

مباركة" قبل عقد الزواج .
 كيف يرى الناس هذا الشاب؟؟ يحسدونه ! لا أحد يبعثه بالعهر أو الفجور ...
 لا أحد يمقت فيه بيعه جسده لخما رخيصة على فراش عجوز أوروبية.. بل لا
 أحد ينكر ذلك الفعل بلسانه أو قلبه يوم يشاهد "العريس المحظوظ" وقد عاد
 الى البلد صحبة عروسه المترهلة في سيارة فاخرة وراح يغدق على أهل بيته
 المال "بالعملة الصعبة" .. يومها ترقيه والدته المحجبة من العين لكيلا يؤذيه
 حسد الناس له على النعمة الإلهية العابرة للقفازات التي حظي بها...
 هذا هو المجتمع المسلم الذين الخلق الذي لا يرى الشرف الا في جسد البنت
 ولا يدرك من الفضيلة غير البكارة ..و الذي يرتكب الرذيلة كل يوم باسم
 الرجولة ويفاخز بالفضيلة باسم "محارمه.."

للرجل أن يزني ويسقط ويبيع لحم جسده في سوق العملات الأوروبية طالما
 ليست له بكارة تفتض ولا رحم يحمل بذرة جنين" لقيط" .. ولهذا الرجل سن
 المجتمع قوانين تحميه وأعرافا تشرّفه وتبجّله وعادات تسهر على متعته
 ..يسقط الرجل ولا تسقط حقوقه ..
 أما المرأة فهي "عار" إلى أن يثبت العكس (أي أن يشهد زوجها ليلة العرس
 بعكس ما يفترض فيها).. ولذلك كانت تؤاد في الجاهلية الى أن جاء الإسلام
 فشرّفها ونزّها عن الشبهات وأقرّ حقوقها وحماها من الوأد لکنه لم يحمها بعد
 من قبر المجتمعات..

تسقط المرأة فينقاذها الرجال كرة بين أقدام شهوتهم ويستنزفون شبابها
 وعمرها حتى إذا ذبلت ورود أنوثتها وأنهكها الاستغلال والاستنزاف تركوها
 ونسوا أمرها.. وربما خلّف بعضهم عندها أجسادا صغيرة أخرى بريئة لا ذنب
 لها سوى كونها ثمار خطيئة غيرها.. وحملت هي وزرها..
 تلك المرأة قد تذبح من الوريد إلى الوريد انتقاما لشرف العائلة ..و إلا فينبذها
 الأب والأخ والعَمّ والجار وتعلّق دونها أبواب البيوت ولا يعود يبتمس في وجهها
 ابتسامة صادقة أحد وتتناقل الألسنة أخبارها وتتصدّر أفعالها - صحيحها
 وملقّفها- أحاديث الصباح والمساء في الجلسات النسائية والرجالية وتلفظها
 القربة والمدينة فلا تفتح لها سوى أبواب المواخير وبيوت الدعارة..و لو أنّ
 الناس رحموا امرأة زلت لما كان هذا الفساد الذي يتحدّثون عنه..
 ليس للمرأة التي سقطت الحقّ في التوبة أو غيرها في فكر متحجّر لا زال
 يناقش حقوق المرأة التي " لم تسقط بعد.." لكنّ للمأساة بعدا آخر..فهناك أجناس أخرى من النساء لم يملكن حتى خيار
 السقوط من عدمه إذ اغتصبتهنّ شهوات الوحوش من بني ادم وزرعن في

أرحامهنّ أحتة لا تعرف لها نسباً.. فلا هنّ "ساقطات" بالإرادة ولا هنّ "غير ساقطات بعد".. لكنهنّ وصمة عار لذويهنّ .. ولأنّ العار لا "يغسل إلا بالدم" فلا بدّ من التخلّص من البنت وجنيها فور ولادته.. فهذا الوطن الذي يزرع تحت وطأة "السراق" والنّاهبين والقوادة والمتأمريين والجلّادين والرّاشين لم يعد يحتمل ابن زنا إضافياً واحداً.. ولذلك لا حديث لهؤلاء "المتديّنين الجدد" إلا عن المرأة والجنس.. إذ لم يعد يفصلهم عن الجنة سوى سجن "الساقطات" جميعهنّ أو رجمهنّ وإعدام كلّ "أولاد الحرام.."

هؤلاء المتديّنون الجدد يجهلون أن وراء كلّ "ساقطة" رجل وخلف كلّ "غير ساقطة بعد" رجل وأنّ من جنى على اللّواتي هنّ "بين بين" رجال أيضاً.. يشتمون الأمّ العزباء ويلعنونها وينسون أن يشملوا بشتائمهم ولعناتهم ذلك الرجل الذي أسقطها قي الرذيلة أو شاركها فيها.. يرجمون الخاطئة ولا يرجمون الخطيئة.. يتأمرون على قتل الوليد غير الشرعي ولا يقتلون الميول "غير المشروعة" في نفوسهم وضمائرهم النائمة... يحملون المرأة أوزارهم وخطاياهم وينهشون جسدها كلّما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً..

يحبسون المرأة باسم العادة ويستنقصون منها باسم الفطرة ويراقبونها باسم الأخلاق الحميدة ويذبحونها باسم الشرف .. و شيئاً فشيئاً يقتلون الله فيها باسم الدين..

يا سادتي، لم تنتبّعون عورات النساء وتنتسون عوراتكم؟ لم تقتلون "أولاد الحرام" ولا تقتلون الحرام فيكم؟ ولم تؤثثون الشرف وتذكرون الحقوق؟؟

أمل المكي

حرب التكنولوجيا العسكرية

20 نوفمبر 2011

انتهت الحرب الباردة وانتهى معها سباق التسلح الهستيرى بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتى. ولكن لم ينته ولع وشغف هاتين القوتين العظمتين بالصناعات العسكرية منذ انتهاء السلام الساخن بينهما، ومازالتا روسيا وأمريكا تنصدران المراتب الأولى في صناعة وبيع الأسلحة. ولا يمكن إرجاع هذا فقط إلى عامل الحرب الباردة التي عاشتها كل من أمريكا وروسيا، والتي ساهمت في تكوين ثقافة التسلح لديهما. فالأمر يتجاوز مجرد هذا العامل التاريخي أو ما تضعه ميزانية كل دولة على ذمة الصناعات العسكرية، إذ أن روسيا وأمريكا تتميزان عن غيرهما من الدول الأخرى بالتقدم والتطور التقني العلمي العسكري. فالتكنولوجيا العسكرية التي تمتلكها كل من أمريكا وروسيا تظهت في العديد من الصناعات العسكرية من منظومات الصواريخ الباليستية، برامج المقاتلات، الدفاعات الجوية، الخ... والمثال الحديث والذي يجسد سيطرة الدولتين على الصناعات العسكرية هو الجيل الخامس من المقاتلات (fifth fighters generation) فالولايات المتحدة الأمريكية كانت أول من قام بتصنيع مقاتلة الجيل الخامس من خلال مقاتلة F22 رابتور. (F22 raptor) هذه المقاتلة تتميز عن سابقتها بصعوبة ضبطها عن طريق الرادار وهو ما يسمى باللغة التقنية فرتيفتي (furtivity). هذه المقاتلة تم وضعها على ذمة الجيش الأمريكي منذ سنة 2005.

رد روسيا لم يكن سريعاً ولكنه جاء بطريقة أكثر من مقنعة إذ أن موسكو وبالخصوص شركة سوخوي قامت بصنع مقاتلتها من الجيل الخامس تحت إسم سوخوي ت 50 (sukhoy T-50)- أو ما تعرف بالربترسكي (raptorsky) كإشارة إلى المقاتلة الأمريكية من نفس الجيل. تمت تجربتها في 2010 كأول إقلاع لها ومن المفترض أن تعزز ترسانة الجيش الروسي في 2016. بالإضافة إلى خاصيتها كمقاتلة من الجيل الخامس أي صعوبة ضبطها بالرادار، فإن المقاتلة الروسية لها ميزات أخرى كالقيادة الإلكترونية والتي توفر الربط والتبادل الفوري للمعلومات مع القاعدة الأرضية والمقاتلات المرافقة في المهمة وذلك في أن واحد، مما يسهل مهمة قائد المقاتلة في التركيز على مهمته.

ورغم أن روسيا والولايات المتحدة الأمريكية اكتسحتا ومازالتا تكتسحان سوق الصناعات الحربية وخير دليل على ذلك نسبة مبيعات المقاتلة F-16 فالكون والميغ والسوخوي من جملة المقاتلات في العالم، دون نسيان الصناعات الحربية الأخرى من دبابات وأسلحة خفيفة، إلا أن ذلك لا يعود للعامل التجاري البحت أي التوافق بين السعر والجودة (و هذا العامل أحبط ساركوزي وجعله غير قدر على بيع مقاتلته رافال رغم ما تمتاز به من مهارات تضاهي أو قد تفوق الـ F-16)، أو لعامل التسويق والإشهار، من خلال استعمال كل من أمريكا وروسيا لصناعاتها أثناء الحروب، بل إن عامل البحث العلمي العسكري ساهم بقسط وافر في جعل كل من أمريكا وروسيا تكتسحان سوق مبيعات الأسلحة ماضياً واكتساحها مستقبلاً نتيجة قدرتهما المتواصلة، قبل أي قوة أخرى، على تطوير تكنولوجياتهما باستمرار. وعموماً، فإنّ منتجات الصناعات العسكرية هي كمنتجات الصناعات الأخرى، إذ تحتاج إلى مجهود تجاري وتسويق، إضافة إلى الجودة التي تتمتع بها.

معز جعفر

الأغذية المعدلة وراثياً: بين المنافع والمخاطر

21 نوفمبر 2011

تعد الأغذية المعدلة وراثياً من الموضوعات الساخنة التي طغت على الأخبار الصحفية والعلمية في الأونة الأخيرة، وقد تضاربت الآراء حولها ما بين مؤيد ومعارض، وعلى وجه الخصوص في الدول الأوروبية أين وجدت عدة اعتراضات على الأغذية المعدلة وراثياً في صفوف منظمات ومناصري البيئة وفي الرأي العام عموماً. وقد نشرت أبحاث ودراسات حديثة كانت محل خلاف وجدل عن تأثيرات وعواقب الهندسة الوراثية على الأغذية... ولما كانت هناك الكثير من التساؤلات والاستفسارات التي طرحت، إضافة إلى المطالبات بتكثيف الأبحاث والدراسة للتأكد من سلامة استخدام هذه الأغذية، ومطالبات أخرى بإنشاء نظم وإجراءات جديدة لتقنين التعامل مع الأغذية المعدلة بأمان، سأحاول التطرق لأهم المحاولات والقضايا مدار البحث وإيضاح بعض الجوانب المهمة حيال هذا الموضوع الحساس.

الأغذية المعدلة وراثياً هو مصطلح أصبح شائع الاستخدام يشير إلى النباتات التي يتم تخليقها للاستهلاك الأدمي والحيواني باستخدام أحدث تقنيات علم الأحياء، والهندسة الوراثية "هندسة الجينات". والغرض من تحوير وتعديل النباتات في المختبر هو الارتقاء بالخواص المرغوبة من حيث الجودة وتحسين القيمة الغذائية، والمذاق وتوفير الإمداد الغذائي الكافي لسكان العالم. إضافة إلى زيادة مقاومة النبات للعوامل البيئية، والأمراض والأفات الحشرية التي تضر بالمحاصيل من عدة قرون، والحرص على حماية البيئة والحياة الفطرية .

إن تحفيز الخواص المرغوب فيها كان قد تم الاهتمام به في محاولات قديمة من خلال العناية بالنباتات، وزراعتها ورعايتها بالطرق التقليدية المتعارف عليها لتحسين المحاصيل الزراعية باختيار السلالات الجيدة والتلقيح والتهجين، لكن تلك الطرق فيها هدر كبير للوقت والجهد والمال، وهي غير مضمونة النتائج، والتقنية الحيوية الجديدة هي امتداد للطرق التقليدية القديمة،

ومن خلال الهندسة الوراثية والتقنية الحيوية للنبات يمكن نقل عدد كبير من المعلومات الوراثية (الجينية) ، وبالتالي توفير نباتات حسب الرغبة من حيث المواصفات المطلوبة بدقة وبسرعة أكبر. وسيكون التحدي الأكبر خلال السنوات القادمة هو توفير الموارد الغذائية لسكان العالم الذين عرف عددهم زيادة كبيرة. إن الأغذية المعدلة وراثياً تعد بمواجهة هذا الاحتياج بعدة طرق، إضافة إلى الفوائد الأخرى للتقنية الحديثة وأهمها ما يلي: إنتاج محاصيل زراعية مقاومة للأمراض، مقاومة المحاصيل للأعشاب، مقاومة الأمراض النباتية، تحمل الجفاف والملوحة، تحمل البرد والصقيع، إيجاد نباتات لإصلاح البيئة، ومقاومة أمراض الحيوان.

وفي مقابل ذلك حذرت الهيئات الصحية والمنظمات الدينية وجماعات أنصار البيئة في العالم وغيرهم من العلماء، والدوائر الرسمية والمؤسسات المهنية من خطر الأغذية المعدلة جينياً، كما انتقدوا الأبحاث التي توصي بزراعتها من أجل طلب الربح بغض النظر عن تأثيراتها ومخاطرها، كما انتقدوا أيضاً الحكومات لفشلها في سن القوانين والتشريعات الكافية. ومعظم الاهتمامات التي تشغل بال الجميع حيال الأغذية المعدلة وراثياً تنصب على ثلاثة أمور هي: الأضرار البيئية - المخاطر الصحية - الآثار الاقتصادية. ولم تثبت الأبحاث العلمية بشكل قاطع وجود مخاطر صحية لهذه المحاصيل، (ولو أن هناك شكوكاً حول قيام اللوبيات المسيطرة على صناعة الغذاء في العالم بدفع مبالغ كبيرة للباحثين لتفادي نشر إثباتات لمخاطر الأغذية المعدلة وراثياً). ورغم ذلك، فقد قامت بعض البلدان باتخاذ إجراءات للحد من اللجوء إلى هذه المنتجات. فهناك بعض الولايات في البرازيل التي قد منعت المحاصيل المعدلة، بل أن هناك قضايا ودعاوى قضائية تم رفعها لمنع استيراد المحاصيل المعدلة وراثياً. وفي الولايات المتحدة، يجب أن يكون مركز إدارة الأغذية والعقاقير لسلامة الأغذية والتغذية التطبيقية موافقا على الخصائص الغذائية للأغذية المعدلة وراثياً على أساس المقارنة بالأطعمة التقليدية المنتجة. يتضح من ذلك أن التقنيات الحديثة للهندسة الوراثية تهتم في الأساس بعملية تحسين نوعية النباتات، وتعديل الجينات لكي تقاوم وتبقى مدة أطول أثناء تخزينها واستخدامها، وعلى الرغم من أن هناك حذراً وريبة وتخوفاً من تقنية الأغذية المعدلة وراثياً إلا أن التوجهات العلمية المستقبلية تشير إلى أن الهندسة الوراثية حتمية لا نملك إغفالها وإهمالها.

إنّ المنتجات الجديدة التي يتم تعديلها بالتقنية الحيوية تعتبر أغذية واعدة وتبشر بالخير، ويتوقع أن تكون أكثر سلامة في المستقبل، والعلماء يشعرون بالرضا من خلال الأبحاث، والطرق الحديثة التي تعمل حقيقة على الإسراع بعملية تحسين نوعية البذور والمنتجات الغذائية الحديثة. أختتم بالقول أن الأغذية المعدلة وراثيا وإن كانت تمثل جانبا من الحل لأزمة الغذاء في العالم فإن ذلك لا ينبغي أن يكون بغضّ النظر عن مخاطرها الصحية إن ثبتت. فمعالجة مشكل اقتصادي لا يجب أن يكون على حساب صحة الانسان.

أنيس عكروتي

صعوبة تمويل أنشطة الجمعيات في العالم العربي

4 ديسمبر 2011

يعتبر وجود مجتمع مدني نشيط من أهم مقومات الديمقراطية في المجتمعات الحديثة. ومع هبوب رياح الديمقراطية على العالم العربي هذه السنة، لا بد من التفكير في إرساء ركائز مجتمع مدني يمكن له أن يقوم بدور السلطة المضادة للسلطة السياسية ويعبر عن مختلف تطلعات المجتمع. وبما أن المال هو قوام الأعمال، يجدر التفكير في تنمية الموارد المالية للجمعيات في العالم العربي. تتأتى موارد الجمعيات من مصادر مختلفة كاشتراكات الأعضاء والهيئات وعائدات المنشورات ومنح الدول ومساعدات المنظمات الدولية. ورغم هذا التنوع، فإن تمويل أنشطة الجمعيات في العالم العربي في العقود الأخيرة كان يتعرّض لمصاعب جمة.

فمن المفترض أن موارد الجمعيات، كمنظمات مستقلة عن الدولة، تتأتى خاصة من اشتراكات الأعضاء والهيئات ولكن الملاحظ أن هذا النوع من الموارد محدود للغاية. ففيما يخص الاشتراكات، فهي لا تعاني فقط من تضاول أعدادها، بل أن عددا من الأعضاء لا يقومون بدفعها دون أن يتم تعليق عضويتهم بما أن هذا الإجراء ليس في مصلحة الجمعية خاصة إن كانت تعاني أساسا من نقص في عدد أعضائها، وهو ما ينطبق على عدد كبير من الجمعيات العربية بما أن الثقافة السائدة بعيدة عن تثمين دور المجتمع المدني في التنمية. أما في خصوص الهيئات المتأبئة من القطاع الخاص، فلا يمكنها تغطية هذا النقص في الموارد، بما أنه، وكما تشير سارة بن نفيسة، وفي إطار قطاع خاص موضوع هو نفسه في علاقة زبونية مع جهاز الدولة، من الصعب تصور تمويل مستقل يخص الجمعيات، إذ عادة ما يقتصر القطاع الخاص على تمويل الجمعيات ذات الحظوة عند النظام والجمعيات التي تكون فاعليتها الاجتماعية بادية للعيان (كالجمعيات الرياضية).

وأمام هذا الضعف في الموارد، تجد الجمعيات أنفسها أمام خيارين: إما أن تتوجه إلى الدولة وتتلقى منحها وإما أن تبحث عن موارد من لدن مانحين

أجانب. وفي الحالتين، ستقوم الجمعية بتضحية: فهي ستضحي إما باستقلاليتها تجاه الدولة أو بمصداقيتها لدى الرأي العام (فالتموليل الأجنبي يكون دائما عرضة للشبهات)، وهذا ما لا يسمح لها بأن تقوم بدورها على النحو الأمثل. فرغم أنه من المفترض أن الجمعيات يجب أن تظلّ مستقلة عن الدولة، يلاحظ بعض الباحثين أن بعض الجمعيات العربية لا تكتفي بالمحافظة على العلاقة (الزبونية بالضرورة) التي تربطهم بالسلطة بل أنها تبحث عنها. فعموما، نادرا ما تقوم بعض الجمعيات بإدانة تدخل الإدارة في شؤون الجمعيات، نظرا لأنها تحتاج إلى مساعدة الدولة في تعزيز مواردها المالية وكذلك البشرية. وهذا ما يخص الجمعيات التي تصفها سارة بن نفيسة بالجمعيات شبه الإدارية، وهي جمعيات يتمثل نشاطها الأساسي في توفير خدمات للسكان المحليين. فدورها مكمل لدور الدولة وبالتالي فهي لا تخسر الكثير بربط علاقات مع الدولة بما أن هدفها يتمثل في ضمان توفير خدمات للسكان دون الالتزام بقضايا قد تآزم علاقتهم بالدولة، وهكذا تفقد عنصر الاستقلالية لتكون أشبه بمصالح للدولة منها لجمعيات مستقلة.

وتخيز جمعيات أخرى التوجه إلى تنظيمات أجنبية لتمويل أنشطتها، وعادة ما يتعلق الأمر بجمعيات المناصرة التي تدافع عموما عن قضايا تهم حقوق الإنسان. إذ يجد هذا النوع من الجمعيات نفسه مضطرا إلى اللجوء إلى الخارج للحصول على تمويلات لأنه يعاني من جهة من تحفظ السلط العمومية تجاهه ومن جهة ثانية من عجز في التواصل مع مجتمعه يصل إلى حد القطيعة نظرا لتركز اهتمامات السكان على الجانب المادي وتعلقها بتحقيق مستوى أدنى للعيش.

ورغم أن هذه العلاقة مع الخارج تضمن للجمعيات بعض الاستقرار على المستوى المالي، فإنها قد تتسبب في عرقلة أنشطتها. فكما يشير دليل الحريات الجمعياتية الفرنسي لسنة 2007، تثير هذه العلاقة الريبة على عدة مستويات: خوف من استعمار جديد، حذر من تأثير متغلغل قد يشيع البلبلة في مجتمع منكفي على أفكاره التقليدية، الخوف من التصلب الإسلامي... كل هذه الخلفيات تتألف داعية إلى الحذر من كل علاقة مع الخارج.

ويمنح الدعم الأجنبي الجمعيات مقادرا من حرية التحرك، وهو ما تنظر إليه الدول بعين الريبة. وللحد من أثر هذه العلاقة مع الخارج، تراقب الدور العربية بيقظة كبيرة التمويلات المتأتية من الخارج. فيمكن أن تكون هذه التمويلات ممنوعة (كما هو الحال في البحرين، الإمارات، سوريا والأردن (نظريا)) كما يمكن أن تخضع هذه التمويلات لترخيص مسبق كما في الجزائر والمغرب والسعودية، أين تم وضع برنامج إعلامية موحد لمتابعة كل التصرفات المالية

للجمعيات في هذا البلد للتأكد من احترامها لهذا الترخيص. ولا تهمّ هذه التضييقات سوى جمعيات المناصرة، بما أنّ التمويل الأجنبي مقبول، بل محبّب، عندما يتعلّق الأمر بجمعية لها علاقات طيبة مع السلطة. وقد لاحظت نادية خوري-داغر أنّ بعض الحكومات تقوم بإحداث جمعيات وتهينة إطارها القانوني لإثارة اهتمام الممولين الأجانب، كما كان الحال في تونس فيما يخصّ الجمعيات ذات المصلحة المشتركة التي أحدثتها الدولة في الريف والمكفّفة مثلاً بإمدادات المياه والتي كانت تجمع، إلى جانب المواطنين، العمدة ممثلّ وزارة الداخلية.

فالدولة لا تكتفي بعرقلة نفاذ الجمعيات المستقلّة إلى التمويلات الخارجية، بل أنّها تزاخمها بإحداث منظماتها الحكومية غير الحكومية (governmental non governmental organizations) المعروفة اختصاراً بـ (GONGOs) التي تتحصّل على تمويل المانحين الأجانب دون أن تخشى اتّهامات "الإضرار باستقلال البلاد" الذي يوجّه إلى الجمعيات المستقلّة! وترتبط الصعوبات الموضوعية أمام تمويل الجمعيات إلى حدّ كبير بالإطار القانوني الذي ينظّمها في الدول العربية وهو إطار معرقل لعملها ويستوجب بدوره إصلاحاً عاجلاً وشاملاً.

حمزة عمر

المعقول والعقلاني والأحكام القرآنية

12 ديسمبر 2011

المعقول والعقلاني كلاهما وصفان لشيء واحد ألا وهو التوافق مع العقل البشري. ولكن ذلك لا يمنع من القول بأن ما هو معقول عقلاني بالضرورة وما هو عقلاني هو حتماً معقول. فالعقلانية تجرد التفكير من كل تداخل بين العقل والأحاسيس بين العقل والمنطق عليه اجتماعياً، وبين العقل والإطار الزمكاني عكس المعقول الذي لا يفصل العقل عن المشاعر، عن الوعي الجماعي، وعن المكان - الزمان. وما سأحاول مناقشته في هذا المقال هو منزلة الأحكام الإلهية القرآنية بين العقلاني والمعقول.

كثيرة هي الأحكام القرآنية التي تثير يومنا هذا جدالاً حول تلاومها وتماشيها مع الواقع الحالي كقطع يد السارق، شهادة الأنتى وحظها في الميراث، أو إباحة تعدد الزوجات بشروط. هذه الأحكام نزلت في كتاب القرآن. يعتبر البعض أنه يجب تطوير تأويل النص القرآني وجعله متلائماً مع العصر وبالتالي هذه الفئة التي تدعو إلى ربط معاني الآيات التي تحتوي على أحكام معينة بالواقع الذي نزلت فيه تعتبر أنّ المجتمع يتطور بطبيعته وأنّ القوانين ينبغي أن تساير هذا التطور، وبالتالي، فروح التشريع الإسلامي باقية على الدوام، أما أحكامه الخصوصية فهي تتغير لتواكب حاجات المجتمع مع احترام مقاصد الشارع وهي نظرة، إن شئنا القول، "معقولة" لفهم النص الإلهي. في حين أن دعاء تطبيق الأحكام القرآنية كما نزلت يعتبرون أنّ الأحكام الواردة في نص القرآن لا تتغير بتغير المكان، الزمان، الوعي الجماعي أو الإحساس البشري. هذا الموقف يجعل من الخوض في إيجابيات أو سلبيات الأحكام التشريعية الإلهية غير مبرر باعتبار أن الله مطلق المشيئة، وهذه المشيئة يجب أن تطبق مهما كان موقف العقل تجاهها، وبالتالي تطبق الأحكام القرآنية كما هي مهما اختلفت الأطر النسبية (الإطار المكاني والزمني أو اختلاف الفهم المجتمعاتي للمفاهيم...) ودون حاجة إلى فهم المقصد الإلهي منها وحتى وإن كانت غير معقولة في الحقيقة الحالية والآتية. هذه الحجج التي تعطل دور العقل في تدبر النص القرآني من الصعب أن تقع في عالم بلغ من النضج العلمي والمعرفي ما يجعله يرفض ما تتبناه المدرسة الثانية. فالقرآن في نصوصه يدعو إلى الأخذ بالأسباب والعلم كقوله تعالى

"أَفْرَأَ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ * أَفْرَأَ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ" (سورة العلق، الآيات 1-5). ولكن يمكن أن يتم تطبيق الأحكام الواردة في القرآن كما هي دون أن نعتبر أنّ العقل لا يلعب أي دور في فهمها، وذلك من خلال اعتبارها عقلائية حتى وإن لم تكن معقولة في الوقت الحاضر. فالأحكام الواردة في القرآن قوانين إلهية وضعت لتنظيم جزء من الكون شأنها شأن القوانين التي تحكم مثلاً تفاعل الأرض مع الشمس والقمر وقانون الجاذبية وغيرها من الظواهر، التي دخلت في خانة العقلاني في بعضها (بعد اكتشافه) ولم تفهم إلى يومنا هذا في بعضها الآخر.

فإن كانت هذه القوانين الطبيعية الأنفة الذكر تطابقت مع العقل البشري، سواء اكتشفت في حقبة سابقة أو أنية، فيتطبيق نفس التمثي مع الأحكام القرآنية، نجد أنفسنا أمام استنتاجين اثنين (1) صفة تطابق الأحكام القرآنية مع العقل البشري قرينة غير قابلة للدحض (2) حتى وإن افترضنا بأنها (الأحكام) غير معقولة حالياً فهي حتماً عقلائية لا تتعارض مع العقل إذا جردت من كل عامل خارجي، وقد يصل العقل البشري إلى فهمها مستقبلاً.

ويبقى السؤال المطروح: ما الأصلح لنا بين نسبة المعقول وإطلاقية العقلاني؟

معز جعفر

هل تحرر العراق فعلا ؟

20 ديسمبر 2011

عندما يصبح إنزال علم المستعمر موعدا لتتكيس كل الرايات، فمعنى ذلك أننا عشنا أسوأ إستعمار على الإطلاق في التاريخ، دخل بمباركة العالم بأسره وانتهك الأعراض وزرع الأرض بالفتن أمام صمت العالم بأسره، وسيخرج الآن بعد أن أحرق الأرض بما فيها أمام تواطؤ العالم بأسره.

الأمريكيون قرّروا منذ خمسة أيام أن يغادروا العراق شكلا بعد تسع سنوات عجاف أعادت العراق إلى ما قبل الحضارة الأشورية. بقطع النظر عن الأدلة الواهية التي دخلت على أساسها القوات الأمريكية إلى العراق والتي ثبتت عدم صحتها فيما بعد وبقطع النظر عن ارتكاب النظام السابق لانتهاكات وتجاوزات بحق الشعب من تضيق للحريات وكنم للأفواه وغيرها...نتساءل : هل تغير الوضع في العراق فعلا؟؟

ألم نشاهد بأمر أعيننا عمليات تعذيب وحشية وانتهاكات ضد الإنسانية يعجز اللسان الفصيح عن وصفها، قامت بها الداخلية العراقية في " العهد الجديد " ؟؟

هل الإعلام العراقي الحالي حر وموضوعي أم أنه يخضع للرقابة وللسياسات الطائفية ؟؟

هل خرج القضاء العراقي من جلباب السلطة الحاكمة أم أنه ظل مجرد أداة في أيدي المتربعين على العرش ؟؟

هل من المعقول أن العراق وهو مهد الحضارات يتدنى فيه الوضع الاقتصادي إلى مستويات تضاهي دولا فقيرة مثل التشاد والنيجر ؟؟

وزير الدفاع الأمريكي "ليون بانيتا" الذي سافر إلى العراق شكر الجنود الأمريكيين، لأنهم ساعدوا العراقيين في التحرر من "الديكتاتورية" والتمتع بحلاوة "الديمقراطية" دون أن يتحدث عن الثمن الذي قبضته بلاده مقابل هذه "الهدية الإنسانية"، ولا عن الثمن الذي دفعه العراق بانفجار الهدية بين يديه، ورئيس الوزراء العراقي نوري المالكي الذي سافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية في أعرب علاقة بين مستعمر ومستعمر طلب النصيحة والخبرة من الذي نسف تاريخ العراق وأشعل فتيل الفتنة وتسبب في مقتل مليون عراقي وتيتيم وتشريد وإعاقة الملايين، وخرج بعد أن تأكد أن لا مستقبل للعراق، وإذا كان الغربيون هم أصدق الناس مع شعوبهم، فإنهم في المقابل هم أكذب الناس مع بقية الشعوب، وزير الدفاع الأمريكي من بغداد بعد أن كذب وهو يتحدث عن تحرير العراق ومساعدة شعب كان تحت نير الديكتاتورية، صدق وعده عندما سلم لظوي كل جندي قتل أثناء الاحتلال قرابة النصف مليون دولار من ريع الغنائم البترولية التي جنتها الولايات المتحدة الأمريكية من رحلتها الطويلة إلى بلاد الرافدين، وإذا كان العرب هم أكذب الناس مع شعوبهم فإنهم أصدق الناس مع بقية الشعوب، فالمالكي من واشنطن بعد أن صدق وهو يتحدث عن صداقته القوية مع أمريكا، وتعهد بأن يبقى وفيا لها، كذب على العراقيين وهو يقول أن مستقبلهم سيكون أحسن من سنوات النظام البعثي البائد. مصيبة العراق ليست في الاستعمار الذي عمّر تسع سنوات تمكّن فيها من تمزيق البلاد وتركه أشبه بالجثة التي لا روح فيها، وإنما في هذا الانسحاب الذي لا أحد ابتهج به، وستكون نكتة لو فكر العراقيون في أن يجعلوا الخامس عشر من ديسمبر عيداً وطنياً يحتفلون فيه باستقلالهم، لأن الواقع يؤكد أن ما حدث في العراق ليس استعماراً جديداً بدأ شكلاً وتواصل مضموناً إلى أن تجف آبار النفط، وربما تجف معها أرواح العراقيين الذين اكتشفوا ذات شتاء من عام 2003 أنهم أكراد وعرب وشيعة وسنة فباشروا تقتيل بعضهم البعض في البصرة والموصل وكربلاء وكردستان ونسوا أن الذي ذكّرهم بهاته الأعراف والمذاهب هو مستعمرهم الذي دخل أمام أنظارهم ويوهمهم الآن بالخروج. لست في موضع دفاع عن النظام السابق لأنه بحسب رأبي المتواضع يتحمل جانباً من المسؤولية وهذا على كل حال ليس موضوعنا اليوم لكن عندما أرى الولايات المتحدة تبقى على آلاف من الجنود لتدريب القوات العراقية كما قالوا

و عندما أشاهد بكل أسى العلم الأمريكي مرفوعا على قواعد عسكرية دائمة
بالعراق، يخامرني سؤال وهو :

هل خرجت فعلا الولايات المتحدة من العراق؟

في النهاية أختتم بالقول أن الشعب العراقي عظيم وأتمنى أن يتجاوز كل
الخلافات السياسية والطائفية الضيقة لمصلحة الأجيال القادمة.

أنيس عكروتي

رئيس الجمهورية في حلته الجديدة

24 ديسمبر 2011

بعد أيامٍ من انتخابه كرئيس للجمهورية، بدأ الدكتور منصف المرزوقي بإثارة الجدل حول شخصه لما حملته صورته من تناقضات. فقد حافظ الدكتور على الصورة النمطية لرئيس الجمهورية (رغم تخليه عن ربطات العنق ومحاولات إظهار تمسكه بجذوره البدوية في لباسه) فهو ومن خلال زيارته المتكررة وخطبه الكثيرة ونشاطه الرئاسي المحموم من استقبال الوفود وأحزاب المعارضة وحتى القيادات الدينية في تونس يبرز محاولات محافظته على الدور المعهود لرئيس الجمهورية والذي ارتسم في أذهان التونسيين بكونه القائد الأول للبلاد، رغم أن تونس تعيش الآن في ظل نظام أقرب منه للنظام البرلماني حيث تتحكم الحكومة عبر رئيسها في معظم دواليب الحكم في البلاد.

غير أن هذا الدور البارز شكلاً يخفي خللاً كبيراً في مضمونه فالسيد الرئيس أولاً تجاوز الأدوار المسندة إليه صلب قانون تنظيم السلطات العمومية واعتدى على صلاحية رئيس الحكومة عبر إطلاق الوعود والحديث عن برامج تنموية وحتى عن عزمه بيع البعض من أملاك الدولة متمثلة بالفقصور الرئاسية رغم أن السلطة الترتيبية المتحكمة في مثل هذه الأمور ليست ضمن مشمولاته أساساً.

وإن كان الأمر يجد تبريراً سياسياً له في محاولة السيد الرئيس ربما الاقتراب أكثر من مواطنيه ومحاولة كسب بعض النقاط لصالحه ولصالح حزبه (رغم استقالته منه) في الانتخابات المقبلة وكذلك كنوع من الرد المباشر على الضجة الكبيرة التي رافقت تسلمه لمنصبه والتشكيك الكبير في دوره عبر نعتة بالرمزية والشكلية وحتى بأنه تخلى عن كل دور وكل صلاحية لفائدة حلفائه في سبيل تحقيق حلمه الذي صرح به حين عودته ودماء شهداء الوطن لم تجف بعد في الوصول إلى منصب الرئاسة. فأضحى النشاط الحافل والذي تصدر بفضل نشرات الأخبار وصفحات الانترنت بشكل إجابة عملية من قبله لهؤلاء ليبرز بذلك أنه لاعب رئيسي في اللعبة السياسية القائمة. كذلك فقد برز السيد الرئيس بتصريحاته الغريبة والتي وإن كنا قد اعتدنا على صراحته البالغة في البوح بكل ما يختلج لديه من مشاعر إلى حد الانفلات وذلك في الفترة الماضية وإبان الحملة الانتخابية، فإن هذا الأمر الآن يتنافى مع دقة المرحلة وضروريات المنصب الذي يشغله والذي من يفرض عليه أن يقرأ

جيداً لكل كلمة ألف حساب وحساب باعتبار أن ما يصدر عنه الآن يعتبر موقفاً رسمياً للدولة وينعكس على شعب كامل ويرتب جميع آثاره في علاقتنا بمحيطنا، ولعل تصريحه الأخير تجاه فرنسا الشريك التاريخي والإستراتيجي لتونس يطرح عديد نقاط الاستفهام حول الحنكة السياسية لرئيسنا الجديد ومدى قدرته على الحفاظ على العلاقات الخارجية لتونس والتي تطلب الكثير من الرصانة الدبلوماسية وله في رئيس الحكومة السابق الباجي قائد السبسي أسوة وهو الذي إبان الأزمة الليبية الأخيرة استطاع أن يقود بنجاح الدبلوماسية التونسية في التعامل مع طرفي النزاع وأن ينجي بلدنا من تبعات أزمة حقيقية تبلغ حد الكارثة لو أخطأ ولو قليلاً في التعامل معها وهو الذي لم يعبر عن موقف حكومته وشعبها إلا في اللحظات الأخيرة من النزاع بعد أن ضمن تجنيب الوطن ويلات وأخطاره. أما رئيسنا الحالي، وعلى نقيض هذه الصورة، برز بتصريحاته المنفلتة وأقواله غير محسوبة النتائج.

في الختام، وبعد أيام من حكم السيد الرئيس، تبدو صورته مزدوجة بين القديم والجديد: صورة أولى معهودة عن نشاط الرئيس وتدخله في معظم مجالات الحياة في تونس، وأخرى جديدة كلياً علينا كشعب تتمثل في الانتقال من رئيس لا ينطق إلا بالكلمات الرسمية إلى آخر يجد صعوبة في السيطرة على أقواله تجاه الداخل والخارج.. والأكد إن عناصر المشهد السياسي سيعاد ترتيبها بعد تشكيل الحكومة ودخول رئيسها كلاعب أساسي آخر في الحياة السياسية.

فخر الدين حمامي

في ذكرى سقوط غرناطة: قراءة في ضياح الأندلس على ضوء الثورات العربية

2 جانفي 2012

أنشأت صديقتي منذ عامين تقريبا صفحة على الفايسبوك اسمها الأندلس.. بها الآن أكثر من خمسون ألف محب للأندلس ومهتم بأمرها متعطش لقراءة تاريخ ليس بالبعيد .. تاريخ خلده قول الشاعر ابن سفر المريني وأين يبلغ منها ما أصنفه؟ ** وكيف يحوي الذي حازته إحصاء؟ قد مُيزت من جهات الأرض حين بدت ** فريدةً وتولى ميزها الماء دارت عليها نطقاً أبحر خفقت ** وجداً بها إذ تبدت وهي حسناء لذلك يبسم فيها الزهر من طربٍ ** والطير يشدو وللأغصان إصغاءً فيها خلعت عذارى ما بها عوضٌ ** فهي الرياض وكل الأرض صحراء وأبته قول أبي البقاء الرندي:
تبكي الحنيفية البيضاء من أسفٍ ** كما بكى لفراق الإلف هيمانُ
على ديار من الإسلام خالية ** قد أفقرت ولها بالكفر عُمرانُ
حيث المساجد قد صارت كنائسَ ما ** فيهنَّ إلا نواقيسٌ وصلبانُ
حتى المحاريبُ تبكي وهي جامدةٌ ** حتى المنابرُ ترثي وهي عيدانُ
يا غافلاً وله في الدهر موعظةٌ ** إن كنت في سنةٍ فالدهرُ يقظانُ
وماشيئاً مرحاً بلهيه موطنه ** أبعد حمصٍ تعرُّ المرءُ أوطانُ ؟
تلك المصيبةُ أنستْ ما تقدمها ** وما لها مع طولِ الدهر نسيانُ
هذه الأندلس في ذكرى السقوط الذي يعيد نفسه لأكثر من خمسمائة عام مضت.. ذكرى سقوط في ظل ربيع عربي ثوري يرفع قامته الهوبني ليرتفع بمجد مل الانحناء في محراب التاريخ.. لن تكون الذكرى بمعنى البكاء على مجد مضى.. لأنّ تلك هي حركة التاريخ.. وليس لاسترجاع الأندلس.. لأنها كذلك داخل دورة التاريخ أيضا.. ولكن فقط تذكير لمن يجهل تاريخه ودعوة للاتعاظ والتفكر من اجل البناء ومن أجل النهوض ورسم وجه جديد للحضارة العربية الإسلامية جنورها الأندلس وفرعها القدس.. وعملا بقول الرحمان }

وَدَكَّرْ فَإِنَّ الدَّكْرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ } [سورة الذاريات: 55] وإيماننا بان أمة لا تعرف ماضيها لا يمكنها صياغة مستقبلها.. وذلك بالاعتبار مما كان وسلف لتجنب السقوط مرتين ..

ذكرى مؤلمة.. ككل ذاكرتنا العربية الموشحة بالنكسات والخيبات والانكسارات.. نستحضرها الآن وكلنا أمل في عدم السقوط ثانية.. وكلنا حلم تونسي الأصل كما كانت القبروان المشكاة التي أنارت طريق الأندلس.. وهذا "السقوط" بقدر قساوة الكلمة بقدر ما تحمل من دروس وأمل.. كما أوراق الأشجار تسقط لتغذي أرضا لتنتب غرسه جديدة.. هو كذلك لنا تاريخ الأندلس.. الورقة التي سقطت لتنتب في ارض تونس ثورة تمتد جذورها لتصل القدس.. ورقة تقول بصدق تاريخ مضى .. تجاوز عثراتي أيها القادم.. وأعد فتح دفاتر النسيان لتعرف من قتلني وتعرف عدوك فتنصر .. كي يكون خريف الأندلس.. ربيع الثورة .. وجب علينا قراءة تاريخ سقوط الأندلس وأسبابه وما يعنيه في ظل الثورة التونسية والعربية من دروس.. بالعودة الي سقوط الأندلس، نجد أنه نتيجة حتمية لعدة أسباب منها تفتت شمال إفريقيا بعد سقوط دولة الموحدين وما تبعه من تفكك الأندلس في عهد الطوائف حيث تفككت الأندلس إلى دويلات تجاوزت العشرين مما خلق عدم استقرار سياسي زاده سوء الصراع بين الدويلات على السلطة التي وصلت إلى الاستقواء المسلمين على بعضهم بالنصارى وقتل المسلمين للمسلمين .. واختلّفوا الاختلاف المذموم مما شنت قوتهم واضعف الأندلس من الداخل.. هذا التفتت في العالم العربي الإسلامي ليس غريبا وحروب الخمسين سنة الأخيرة بين البلدان العربية خير دليل.. ولكن ما نحلم به أو ما وجب علينا العمل على تحقيقه هو الوحدة العربية الفعلية وذلك بإعادة أو قل ثورة على الجامعة العربية التي تفرق أكثر مما تجمع.. حتى نرى شعوب ثائرة تتوحد فيمكنني بعدها يوما ما إن أركب القطار في رحلة من السودان حتى موريتانيا وتلغى الحدود المعنوية بيننا والتأشيرة طبعاً مع احترام سيادة كل دولة .. هذا لو اتفقنا كيف نختلف .. ونحن الآن نختلف حتى بعد الثورة الاختلاف المذموم.. فترى القسمة على اثنين وأكثر بين مسلمين وعلمانيين وترها حرب شتائم وسب ولعن.. وبيننا الوطن .. لو أننا نعرف كيف نختلف ولنعتبر من تولي الملك أبي عبد الله محمد بن الحسن عرش مملكة غرناطة وريثاً أورث المملكة الذل والهوان .. وسقطت بسقوطه في 2 جانفي 1492 تاريخ الرحيل الأخير وسقوط آخر ممالك الأندلس أما حان للملكية أن تنتهي ؟ عائلات أهانت شعوبا بجهلها وتاريخنا المعاصر يروي فسادهم.. فما أسقط الأندلس غير التوريث وما جاء بالاحتلال والاستعمار غير عائلات مالكة فاسدة تتحكم في مصير شعوب..وما النهضة

إلا بسقوط مشروع التوريث .. سقط التمديد والتوريث في تونس ومصر وليبيا
ومازالت في بقية البلدان الخاضعة للذل والهوان هذه العائلات التي لا ترتوي
خضوعا ولا تشبع سرقة.. متى تحل الثورة فيها حتى يرحلوا ؟! .. وتجنب
السقوط يكون بالانتباه من ظهور عائلات تحاول أن تحكم شعبا ولدته أمه حرا
.. متى يصلهم صوت الفاروق عمر؟
هي الأخلاق أيضا ترفع وتضع.. تعز وتذل .. وما ضاعت ممالك الأندلس
من يدي المسلمين إلا عندما هانت أخلاقهم إذ يقول فيهم المؤرخ كوندي:
"العرب هووا عندما نسوا فضائلهم التي جاؤوا بها.. وأصبحوا على قلب متقلب
يميل إلى الخفة والمرح والاسترسال بالشهوات" (من كتابه مصرع غرناطة)
البيخ والانغماس في الشهوات والترف كان سببا في سقوط ممالك الأندلس..
أ يكون سببا في سقوط ممالك العرب الآن بعد سقوط ممالك في تونس وليبيا
ومصر.. ونحن نسمع ونرى سيارات مطلية بالذهب ومرصعة باللؤلؤ وأمرء
بين حانات أوروبا وأمريكا والفقراء في عالمنا العربي يزداد عددهم ويكبر
حلهم بلقمة عيش و حياة كريمة وميتة سوية..

مشروع حضارتنا اليوم يجب أن يمر بالأخلاق.. الصدق والأمانة والمسؤولية
والوسطية والاعتدال والاحترام والحب والألفة.. الأخلاق مشروع نهضتنا
ورقي مجتمعنا وحضارتنا كما قال وصدق الشاعر:

وإنما الأمم الأخلاق ما بقيت ** فإن همو ذهبت أخلاقهم ذهبوا
كما كان السقوط لما غاب العلماء عن مشاغل الأمة وانشغلوا بالخلاقات
الفرعية والمذاهب .. ذهبت الأندلس لما للعلماء من دور في الارتقاء بالوعي
المجتمعي ..

هذه الغياب نأمل أن لا يتواصل في مجتمعنا الآن لأنه كان فكان اغلب العلماء
علماء السلطة يحكمون ويفتون بهوى الحاكم لا يراعون حدود الله .. فوجب في
تونس مثلا أن يستعيد جامع عقبة مكانته وزيتونة التسامح إشعاعها.. فتواصل
قلة الوعي الديني داخل مجتمعنا يهدده بالعنف والانقسام ونحن في اشد الحاجة
إلى التماسك ..
كما لا ننسى أن الاستقواء بالنصارى والثقة بهم وخنوع المسلمين لهم
ولموالاتهم انقلب في النهاية إلى نصب محاكم التفتيش وتعليق المشانق والطرده
المذل

وكيف لهم هم أن يستأنموهم على أوطانهم وقد كانوا بالأمس القريب محتلين

قاتلين مستعمرين.. ما أقصر الذاكرة لديهم..؟ وما تفعل الدول القوية غير تطبيق نظرية القوة بالمحافظة على مصالحها ؟

فيا حبذا لو يتعظ البعض بالذنب والحمل..ويا حبذا يكون السقوط فرصة للوقوف بشموخ أبدا..

يا حبذا.. ونعم هي فرصة كما كانت القيروان طريقا لمجد خالد في الأندلس .. هي فرصة لتكون تونس منارة جديدة تشع على العالم العربي والعالم كله.. هي فرصة للأمل .. وهي فرصة لنرى الشمس من كل نوافذ قصر الحمراء بتفأول.. وفرصة لتعيد ترتيب التاريخ.. وفرصة لنفض الغبار عن حضارة صامدة كالقدس.. ومقاومة كالعراق.. وأصيلة كالقيروان.. وفرصة لتنتج الثورات..

ألفه الجلاصي

الإشارات الربانية وتحرير العملة التونسية

26 جانفي 2012

منذ الإعلان عن نتائج الانتخابات والأنباء تتوالى عن الصراع الكبير بين محافظ البنك المركزي وحركة النهضة. كر وفر وتستعر المواجهة في كل مرة يلتقي فيها الشيخ راشد بأمير قطر. ولا يمكن فهم الأبعاد الحقيقية لهذا الصراع دون استكمال المشهد بحدثين هامين. أولهما تصريح الشيخ راشد في الدوحة عشية الانتخابات بعزم الحركة على تحرير الدينار التونسي كليا خلال سنة 2012 مقابل وعد قطري بتوفير وسادة مالية تقدر بـ10 مليار دولار لمساندة هذا التحرير وتأمين مخاطره. أما الحدث الثاني فيتمثل في بالونة الاختبار التي أطلقتها الحركة ومفادها نية السيد حمادي الجبالي تعيين البشير الطرابلسي مكان السيد مصطفى كمال النابلي إبان تشكيل الحكومة. وقد تمكن هذا الأخير، في مواجهة أولى، من تأمين موقعه عبر إطلاق سلسلة من التصريحات والبيانات النقدية تلقّتها المعارضة ونجحت من خلالها في تحويل مشروع القانون المنظم للسلط العمومية (الفصل 26) لتصبح سلطة تعيين المحافظ مشتركة بين الرئاسات الثلاث عوض أن تكون من اختصاص الوزير الأول كما كان الأمر في النص الذي اقترحته الحركة. ولسائل أن يسأل لماذا تريد حركة النهضة وهي المطالبة بتسيير مرحلة انتقالية تغيير محافظ البنك المركزي؟ يبدو أن الحركة تتلقى ضغوطا كبيرة من الولايات المتحدة عبر حليفاتها- ذراعها- قطر لفرض تحرير الدينار التونسي وهي ضغوط قديمة مورست على بن علي الذي تقصى منها لفترة قبل أن يذعن للأمر في نهاية المطاف واعد بتحقيق ذلك تدريجيا خلال خمس سنوات إنطلاقا من سنة 2009 وبموفى سنة 2014 كما هو مذكور ببرنامجه الرئاسي لنفس الفترة. مقابل هذه الضغوط فقد صرح السيد مصطفى كمال النابلي بأنه لا مجال لتحرير الدينار كليا في هذا الظرف الاقتصادي الصعب الذي تتأرجح فيه أقوى

العملات العالمية حتى في ظل توفر الوسادة المالية القطرية مفضلاً أن يتم التحرير الكلي وفق مراحل مدروسة وعلى أساس اقتصاد قوي ومتناسك بدلاً من الضمان المالي- وهو ما لا يمكن أن يتحقق قبل خمس سنوات في أحسن الحالات.

والحقيقة أن مبلغ 10 مليار دولار يبدو كافياً ونظرياً قادر على تأمين عملية التحرير كما أكد ذلك أستاذ الاقتصاد القدير المنصف شيخ روجه، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما الذي يقف وراء هذا السخاء القطري وهل من الصدفة أن يلتقي هذا العطف مع اشتراط تحقيق المطلب الأمريكي؟ حتماً يحتاج الإنسان للكثير من السذاجة ليصدق أن حب تونس ومساندة الثورة هي أسباب كافية لتبرير هذا الكرم. وهو ما وقف عليه السيد حمادي الجبالي بنفسه إبان الزيارة الأخيرة لأمير قطر الذي تتصل من الوعود التي قطعها للحركة مكتفياً بتأكيد الفرض الذي كان قد وعد بتقديمه لتونس في شهر جويلية عند التقائه بالسيد الباجي قائد السبسي. ويبدو أن الأمير قد ذكر الحركة بالمقابل المطلوب للحصول على دعمه. وبدون سابق إنذار تجمع بعض المنتمين للحركة والعاملين بالبنك المركزي يوم الخميس 19 جانفي 2012 وسرعان ما حولوا المطالب النقابية الغربية (تمتبع أبناء الأعوان بأولوية العمل بالبنك وإدماج المتعاقدين مباشرة عوضاً عن مبدأ المناظرة الذي أقره المحافظ) إلى مطلب سياسي بامتياز يتمثل في إقالة محافظ البنك مع الإشارة إلى أن هؤلاء الأعوان رفضوا المشاركة في الوقفة التي قام بها أغلب زملائهم دفاعاً عن إستقلالية البنك في شهر ديسمبر! قد تكون صدفة!

ويبدو أن المواجهة ستستمر في الأيام القادمة بين النابلي بشخصيته الصلبة والدعم الكبير الذي يحظى به من الفاعلين في الميدان الاقتصادي ومن المعارضة ومن قسم هام من العاملين بالبنك وبين الحركة التي تتعلق بالورقة القطرية بكل جوارحها، خاصة في ظل تدهور الأوضاع في ليبيا، لتحقيق ما وعدت به في برنامجها الانتخابي أو على الأقل شيء من النجاح يضمن لها دخول الانتخابات القادمة بشيء من المصادقية.

ولئن كانت الغاية النبيلة للحركة في النهوض باقتصاد البلاد تلتقي وغاياتها الانتخابية ولا ضير في ذلك، إلا أنه عليها أن تعرف، وأعتقد أنها تدرك ذلك،

أن الدعوة لتحرير الدينار كليا ليست دعوة للجنة وأن ما تقدمه قطر هو سم في الدسم. وعليهم فقط أن يتذكروا أزمة التحرير المالي التي عصفت بنمور آسيا سنتي 1997 و1998. يومها كان الديمقراطيون يحكمون أمريكا بنفس الإستراتيجية التي يطبقونها اليوم "الإختراق الناعم" وكسر جرة العسل بدون حروب ولكن بالإغراء وبالمخابرات لتقتبت السلط الوطنية ويضاف لهذه الأسلحة اليوم وزير خزانة شرس يدعى تيموثي جاينتر .

هل يعتقد السيد الجبالي أن قطر ستسلم الوسادة المالية الموعودة لنا دفعة واحدة؟ لندير وفق مقتضيات المصلحة الوطنية عملية التحرير، وهذا هو عين المستحيل. أم أن قطر ستدفع لنا على دفعات في كل مرة يكون فيها الاقتصاد على شفير الهاوية نتيجة لهروب رؤوس الأموال والمضاربات les speculations à la baisse de Dinar وهو من أهم العوارض التي ترافق عمليات التحرير. وفي هذه الحالة ستصبح بلادنا تحت رحمة "أشقائنا القطريين وأصدقائهم الأمريكيين" في إعادة كارثية لسيناريو الإذلال الذي مارسه الولايات المتحدة على نمور آسيا بواسطة البنك الدولي وصندوق النقد.

ولئن كنت أساند الحكومة الحالية في منطقتي تعبئة الموارد وخاصة منها الخليجية فإنني لا أوافقها في اللعب بالسياسة النقدية التي نجح السيد منصور معلى في ضمان استقلاليتها النسبية وكرسها في القانون المنظم للبنك المركزي لسنة 1958 ودافع عنها المرحوم الهادي نويرة ولو بشيء من المبالغة أحيانا. والتحرير الجزئي (الترخيص المسبق والمنحة القصوى والحساب الجاري بالعملة الأجنبية) المعتمد حاليا في تونس يعتبر أفضل وضعية متناسبة مع اقتصادنا الهش مع ضرورة العمل فقط على التخفيف من الإجراءات والوقت اللازم للحصول على ترخيص تحريك العملة الوطنية لتمكين المتعاملين التونسيين من إنجاز الصفقات التي يعتبرونها ناجحة دون اللجوء لأساليب ملتوية. مع ضرورة تركيز جهاز فعال صلب البنك المركزي يعمل بالتعاون مع الشرطة الاقتصادية ووكالة المخابرات المقترح إحداثها على مكافحة عمليات تهريب الأموال.

ربما يكمن حل المسألة في أن يفهم سادة تونس اليوم أن قطر ليست قذرا

لتونس وإنما خيار ممكن من جملة اختيارات وأننا نملك من الأوراق ما يجعلنا نضرب على الطاولة ونفرض عليها رؤيتنا. فقطر ستكسب أموالا في تونس (الديار القطرية في توزر ومصفاة الصخيرة مثلا). وتونس هي بوابتها الأخيرة لكسب شيء ما في ليبيا التي يبدو أنها خسرت فيها الرهان(تحالف الزنتان وعبد الرحيم الكيب والشراقة ضد الصلابي وعبد الحكيم بالحاج). أما الولايات المتحدة الأمريكية فهي أحرص من غيرها على المحافظة على المكانة التي إفتكتها في تونس من فرنسا إثر الثورة وعليها أن تفهم أن عليها أن لا تغالي كثيرا في ما تطلب إن كانت تريد أن تحتفظ بهذه المكانة وإلا فإن فرنسا، ساركوزي وجوبي Juppé اليوم وفرنسوا هولاند على الأرجح غدا، لن تتوانى عن بذل الغالي والنفيس لاستعادة دورها في تونس كي لا تخسر الجنرال توفيق في الجزائر ومحمد السادس في المغرب والإتحاد الأوروبي بيساندها في هذه القناعة .

ربما ما يجب أن نفهمه في النهاية هو أن السياسة الدولية لا تحتاج لإشارات ربانية نتهيؤها بل لمعادلات قوة وضعف نحسن قراءتها

عصام الصغير

وجع في الخاصرة هو جرح الذاكرة: في ذكرى 26 جانفي 1978

12 فيفري 2012

كنا نريد أوطاناً نموت من أجلها .. وصارت لنا أوطانٌ نموت على يدها ..

أحلام مستغامي

قارئ العزيز، أستسمحك عذرا، سأكتب اليوم بحبر الغراب مقالا حزينا كلامه مر يخرج من قاع الجراب لأستعيد وإياك ذكرى 26 جانفي 1978، الخميس الأسود كما يسميه البعض أو الأحمر كما يرتني آخر. وبين اللونين تزدحم الذاكرة بأسماء أكثر من 450 شهيد (قتيل في رواية أخرى) وأكثر من ألف جريح سقطوا في أقل من خمس ساعات من الجنون ومن شطحات الشيطان على إيقاع الأطماع والصراع المحموم على خلافة الزعيم بورقيبة. في شرح الأسباب يقول بعضهم أن المرحوم الهادي نويرة هو المسؤول الأول عن ما حدث لأنه فقد أعصابه عندما اشتم رائحة "الخيانة" من لقاء صديقه ومنافسه على الزعامة الحبيب عاشور بعدوه القذافي ومحمد المصمودي في طرابلس. هذا الأخير يقال بأنه هو من دفع للمواجهة وحبك قصة الخيانة ليتخلص من نويرة وعاشور معا ويعود إلى قرطاج مظفرا مدعوما بأموال وهواجس العقيد معمر القذافي. في قرطاج كانت وسيلة بورقيبة والظاهر بلخوجة يخططان معا للتخلص من الغريم الأزلي نويرة. في القصبة كان وزير الدفاع عبد الله فرحات يدفع بالأمر نحو الصدام معتبرا نفسه الأجدر بالخلافة وهو من يملك ورقة العسكر الذي ستكون له الكلمة الفصل عندما تعم الفوضى مستغلا تبعية قائد الجيش عبد الحميد بالشيخ. في باب بنات كان محمد الصياح يراهن على المواجهة لخلط الأوراق عساه يكسب في إعادة التوزيع وهو الذي يسيطر على الحزب وميليشياته. كل هذه المناورات والطموحات في

ظل غياب آلية دستورية ناجعة لترجيح كفة أحد المتنافسين كانت كافية لإشعال البلاد ولم ينقصها إلا جلسة خميرية في نزل "قصر سوسة" هدد فيها عبد الله الورداني، وقد ثمل وأعياه سكره فأفصح عن نواياه، باغتيال الحبيب عاشور بنفس المسدس الذي قتل به المرحوم صالح بن يوسف. انتشر الخبر كالنار في الهشيم وأصبح الإتحاد في مواجهة مفتوحة مع حكومة فقدت صوابها وتعززت بصقور جدد (زين العابدين بن علي مديرا للأمن بدلا عن السيد عبد المجيد بوسلامة) استعدادا "للحرب".

في الطرف الآخر، وبعيدا عن كل هذه الدسائس والمؤامرات، كان العمال والنقابيون في المقاهي وفي الشوارع يتحدثون عن الإضراب العام الموعد بحماس مؤمنين بعدالة قضيتهم وممنين النفس بالحصول على زيادة ببعض الدنانير لشراء جهاز تلفاز إن أمكن أو لختان الإبن البكر في الصيف القادم وفي الأغلب لسداد ما تخلد من ديون. لم يخطر ببالهم يوما أنهم سيكونون حطبا لحرب لا تعنيهم وأن عجلة الصراع ستطحنهم بلا مبالاة. زخات الرصاص تنطلق من كل حذب وصوب وعشرات الجثث في الشوارع وعربات الجيش والشرطة وميليشيا الحزب تحمل المعتقلين بالمئات إلى تكنة بوشوشة وغيرها حيث تتكدس الأجساد فوق بعضها البعض وتعم رائحة الموت والدم المتخثر والعرق وأشياء أخرى... يخرج من شق في الجدار فأر صغير، يهم بدخول أحد غرف الإيقاف ولكنه يعود على أعقابها إذ تعترضه رائحة الحقد والضغينة الوطنيين فينسحب متمتما لعنات غير مفهومة ويطرق لحظة وكان لسان حاله يقول "يا إلهي! لا أفهم كيف فضلت بني البشر على خلقك أجمعين".

في الجزء الآخر من العالم، وفي شهر جوان من تلك السنة كان المونديال وشاركت بلادنا لأول مرة في كأس العالم لكرة القدم وكانت المباراة الأولى أمام المكسيك وكان غميص يتقدم بالكرة ويمررها ببراعة لذويب ليسجل الهدف الثالث. وتهتف الجماهير فرحا في المدارج وفي الشوارع وفي البيوت وينتفض ضابط البوليس منتشيا بالانتصار دون أن ينسى، في لحظة فخر وطني، أن يطفأ سيجارة أخرى في جبين أستاذ الفلسفة الذي يحقق معه والمتهم بالتحريض على الإضراب العام. في غرفة مجاورة كان بعض الأعوان الذكور يشهدون درسا في الرجولة تكتبه الأستاذة المناضلة منيرة جمال الدين محظي التي لم تفلح كل التهديدات والاعتداءات في كتم صوتها المدوي الذي ظل ضميرا لوطن خذله الكثير من رجاله الذين كانوا كتوتياء البحر كثيرة الشوك، قليلة المح.

في سجن برج الرومي كان النقابيون مجتمعين حول زميل لهم يحتضر أو

يكاد وهم يرقبون الباب الموارب بعيون مات فيها الخوف، إذ لم تعد الأنفوس تتسع للمزيد منه. ولكنها كانت عيون شاخصة تنتظر قدوم الطبيب الذي وعدت إدارة السجن بجلبه عساه ينقذ صديقهم الذي جعلته الحمى يرتعد من البرد في شهر أوت القانظ. كانوا يهمسون في أذنه بعض كلمات التشجيع ويذكره أحدهم بنشيد الإتحاد :

يا خطى العامل يا أمانى فلاح

يا وصايا حشاد في دروب الكفاح

أبدا لن يضيع حقكم لن يضيع

وسنبنى الربيع فوق هذه القمم "

أما هو فلم يكن ليراهم أو ليسمعهم، كانت الحمى قد جعلت على عينيه غشاوة بيضاء تحجبهم عنه وفيها يرى امرأة ساحرة تنحني عليه بلباسها التقليدي، تفوح منها رائحة العنبر والحناء، وتهمس في أذنه " لا تخف يا بني، أنا أمك تونس"، تمسح بيدها الندية جبينه الذي يتقصد عرفا وتضيف " يا ولدي لا تحقد على إخوتك فقد قسوا علي كما قسوا عليك وتكروا لحليبي وجدوا وصيبي عندما جمعتمكم حول خبز القمح وزيت الزيتون وقلت لكم" كونوا إخوة متآزرين"

لاحت على شفاهه ابتسامة متألقة وضحكت عيونه وبالكاد سمعه رفاقه يقول بصوت غلبت عليه الحسرة والشجن " أذكر جيدا أماه، ولست حاقدا على أحد فإن لم يكن بك غضب علي فلا أبالي فأنت مرادي وشاطئي الذي طالما بحثت عنه وأظنني وصلت."

الآن وقد مضى ما مضى وقضى من قضى، تمر الذكرى تلو الأخرى في صمت مريب. هل هو الخجل من التاريخ الدامي أم أنها محاولة لمحوه فلا نستفيد من دروسه كي تتكرر الفاجعة مرة أخرى وأخرى ويتغنى كل جيل بأبطاله وبضحاياه ونكون بذلك عادلين في اقتسام النوائب. بعد أحداث 1978 كان الصغير أولاد أحمد في زنزانته بالقرجاني سنة 1985 يكتب قصيدة يرسم فيها مناب جيله من الأحزان ومن أخطاء الوطن .

نقابي/ ومعترف/ ومنضبط/ ومختلف
ونور الفجر يغمرنني/ وهذا الليل منصرف
كفى!/ يكفي!
طويت سجونكم طيا/ وها إني هنا أقف
و أعترف:/ أنا الربح المسجل في خسائركم
أنا الصدف/ صرير الباب ميقاتي
و خد الماء مرآتي/ وإخواني إذا وقفوا
هوى « الشرفاء» والشرف.

عصام الصغير

لا خوف بعد اليوم ... إلا من فكر الغير

12 فيفري 2011

كنت يوم الأحد ضمن الحاضرين في ندوة استضافت الدكتور طارق رمضان لتقديم كتابه الأخير "الإسلام والصحة العربية". برنامج الندوة اشتمل في بدايته تقديمًا وجيزاً للمؤلف أمّنه الدكتور محمد الطالبي. في أول زيارات المؤلف لتونس بعد الثورة، استقطبت الندوة ما لا يقل عن ألفي شخص. لا أعلم إن كان السبب ساعات الانتظار أو عدم استحسان الفقرة التقديمية للطلبي - المبرمجة في الندوة - لكن الصالة تحولت في بعض دقائق إلى قاعة درس في فوضى. شهدت حدثاً ثقافياً يغزوه تصرف وهمجية مدارج الملاعب أو المسارح الغنائية. كلّ يعتقد أن رأيه مهم وكلّ يرغب في التعبير عما يختلج فيه في الحال، فإن أحب ما يسمع صفق وهلل، وإن أعرض عما يقال التجأ إلى أساليب "حضارية"، لطيفة"، شديدة الأدب" كالصفيق والصفير والاعتراض بالكلمة للبعض. ما يسعك في هذه اللحظات إلا أن تحجل. ثم تتساءل، تلتمس عذراً "المشوشين" من الحضور. تتساءل لماذا يصمت شعب طيلة عقود وحين يبوح فهو لا يسمع، لا يقرأ، لا يفهم ما ينفع أو حتى ما لا ينفع؟ لماذا يصمت شعب طيلة عقود وحين يتكلم يكون كلامه قيّداً لكلام غيره وتحديدًا لحرية تعبير الآخر؟ ما الإغراء في إلغاء رأي الآخر؟ أ بشر نحن نؤمن ونحب ونكره ونحس ونرى ونسمع أم أفراداً تقمع وتصمت وحين تتحرر تصدح بأصواتها وأرائها الشخصية وتنكر حق الغير في القول والفكر وهرج الصمت؟ أ عبيد صوتنا صرنا؟

أحزن اليوم لرؤية نادر هو لصوت الحق منكر. أحزن لرؤية شعب هجر خوف الدكتاتور ومن فكر الغير خائف. يا قوم هي أفكار لا تقتل، لا تجرم، لا تسرق ولا تنهب فلا تهابوها ولا تقمعوها. فإن فعلتم، فهي لا تموت فاعتادوها وعلموا أبناءكم أن يسمعوها.

أروى العيساوي

الثورة الفكرية بعد ثورة الكرامة والحرية

4 مارس 2012

رحل نظام الدكتاتورية وها نحن اليوم انتخبنا نظاماً تحملنا فيه مسؤولية اختيارنا وبقي حال المنتخب كما عهدناه فالتصرفات والسلوكيات في المجتمع التونسي لم تتغير ولم نلتمس بوادر التغيير سواء تعلق الأمر بالتصرفات بين المحكومين أو التصرفات بين الحاكم والمحكوم. فالحرية نالها الشعب منذ أكثر من عام ولكنها تحولت إلى سلوك همجي من استغلال لهذا المناخ لتبادل السباب والشتم، كوصول طرف إلى السلطة بطريقة عادلة وتعرضه للعراقيل من طرف من قبل قواعد اللعبة، أو عدم احترام للقوانين والقواعد البديهية والتي لا تحترم إلا بوجود رقيب عليها كالعلامات المرورية الضوئية. إن الحرية مصطلح مطلق يحمل في مفهومه الجانب الإيجابي الذي يؤدي إلى تبلور أدوات حكم ووسائل تعامل اجتماعي ترقيان بالمجتمع كما يمكن أن تؤدي نفس الحرية إلى فوضى وصراع يؤديان إلى القبول والتسليم بضرورة الاستبداد والحكم المنفرد . وبالتالي فإن الحرية ليست هدفاً في حد ذاته بقدر ما هي مناخ يفتح الباب أمام العقل والفكر لاختيار حل صائب من جملة احتمالات متعددة منها التي ترجع بنا إلى مناخ اللاحرية. لذلك فالعقل والفكر هما الهدفان الأساسيان للتغيير وليس النظام في حد ذاته. يبقى السؤال المطروح: كيف نغير العقلية والفكر؟ صحيح بأن العقل يتأثر بالماضي و يجعل من التصرفات والسلوكيات والأفكار السابقة مثالا يجب تكريره في المستقبل خاصة عند النشأة والطفولة وهي فترة يقبل فيها العقل كل شيء مسقط دون أن تكون ملكة النقد لديه متطورة بحيث لا تجعله يميز بين الإيجابي والسلبي. وبالتالي وإن كنا ضحية إسقاطات فكرية رسخت في لاوعينا فإن ذلك لا يجب أن يقودنا إلى الاستسلام لواقعنا وحالة فكرنا المعيقة بل يجب أن نتحمل مسؤولية بناء ونشأة جيل نمر له فكراً سليماً لا يقوم على الأفكار والآراء الشخصية الملوثة التي مررت لنا، نتيجة عدة عوامل اجتماعية ثقافية تربية من داخل الأسرة وخارجها، بل على أفكار موضوعية (ولكن موضوعيين وأمناء مع أبناء الجيل القادم)، حتى تكون حرية الجيل القادم متناغمة مع فكر بناء يحقق ثورة فكرية بأتم معنى الكلمة.

معز جعفر

الوحدة المنشودة والتمشيات المفقودة

10 مارس 2012

ما انفكّ السيّد الرئيس المنصف المرزوقي يؤكّد في مختلف المناسبات تمسّكه بخيار الوحدة بين تونس و"شقيقاتها" في مستويات مختلفة: حديث عن الاندماج خلال زيارته إلى ليبيا، تأكيد على أهميّة وحدة المغرب العربي في جولته المغاربية، ومؤخراً من خلال وضع علمي الأتحاد الإفريقي والجامعة العربية إلى جانب العلم التونسي في مكتبته خلال استقباله للزوّار. هذه المواقف جلبت ردود فعل مختلفة من الاستهجان إلى الترحيب في الفضاءات الافتراضية. ولئن كنت أقدر في السيّد الرئيس حسن نوابه، على رغم ما تثيره تصريحاته من لغط، فإنّ موافقه هذه بعيدة كلّ البعد على أن تكون مشروع وحدة حقيقي، بل هي مجرد تصريحات عاطفية، ربّما كانت تحت تأثير الظرفية الثورية وإرادة استغلال فرصة ما يسمّى بالربيع العربي. ومشكلة العاطفة هذه كانت وراء فشل التجارب الحدودية السابقة في الوطن العربي. فسرعان ما يقع الانسياق عند التفكير في الوحدة إلى الحديث عن اللغة المشتركة والدين المشترك والتاريخ المشترك والعدوّ المشترك ويتمّ التفاوض عن الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الموجودة بين مختلف البلدان، كما حدث في تجربة الوحدة بين مصر وسوريا التي يصفها إحسان عبد القدّوس في إحدى رواياته بـ"زواج العاطفة الملتهب" الذي سرعان ما انتهى بالطلاق، دون أن يتمّ الثلاث سنوات.

ولا يمكن أن نتجح أيّ تجربة لا تأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الموجودة بين الشعوب والوقت المطلوب لتجاوزها. فالحديث عن كلفة اللامغرب وعن الـ2% المفقودة في نسب التنمية بسبب غياب الوحدة لا يعني أنّ الشعوب ستعيش في جنة بمجرد تحقّقها، بل أنّ الانكاسات التي قد تتعرّض لها تجربة مماثلة قد تتسبّب في فشلها والرجوع إلى وضعيّة البداية، إذا لم تكن مبنية على أساس موضوعي يحقّق مصلحة كلّ الأطراف في إطار مشروع على المدى الطويل ذي مراحل متعدّدة في مسار تصاعدي تمهّد فيه كلّ مرحلة إلى المرحلة التي تليها ولا يتمّ المرور إلى المرحلة التالية إلا بعد نجاح المرحلة السابقة. ويمكن في هذا الإطار الاستئناس بتجربة الأتحاد الأوروبي التي انطلقت منذ 1951 بين ستّ دول لا يجمعها ما يجمعنا، بل أنّها كانت ما زالت تعاني ويلات حرب مدمّرة جمعتها كأطراف متحاربة

على ميدان القتال، وكان ذلك بخطوة بسيطة: وضع قطاعي الفولاذ والفحم في مختلف هذه البلدان تحت إشراف هيئة مشتركة، ثم تطوّر المشروع شيئاً فشيئاً فوق الممرور من اتفاقية روما (1957) التي أحدثت السوق الأوروبية المشتركة إلى توحيد الهيئات (1967) (إلى التوقيع على الوثيقة الموحدة الأوروبية (1986) إلى اتفاقية ماستريخت (1992) التي أحدثت الاتحاد الأوروبي إلى اتفاقية لشبونة (2007). واقترن ذلك بقبول أعضاء جدد مما رفع عدد الدول الأعضاء إلى 27 حالياً. ولا زال المسار متواصلاً.

وليس من الضروري أن يبدأ مشروع الوحدة بين البلدان العربية بالمجال الاقتصادي (وإن كان الاقتصاد هو أبرز مظاهر المصلحة). فيمكن أن يكون بناء مشروع ثقافي وفكري مشترك هو قاطرة الوحدة، ولا تستدعي البداية الكثير، بل يكفي لذلك حتى مجرد إحداث لجنة مشتركة لتوحيد رسم الهمة بين المشرق والمغرب!

حمزة عمر

الفهرس

- 2.....الاقتصاد التونسي ...حديث في السهل الممتنع.....
- البحث في صحة المعادلة السائدة بين النظام السياسي التونسي السابق والنظام
الرئاسي.....6.....
- 15.....الحرية بالصوت والساعد.....
- 18.....الثورات العربية بين التغيير والإصلاح.....
- 21.....الثورة وقيم التقهيف.....
- 23.....تونس عربية إسلامية...إلى أن يأتي ما يخالف ذلك.....
- 25.....من أنتم؟...فعلا من نحن؟.....
- 28.....هل يجوز إجرائيا لمحمي الرئيس السابق أن يتراجع؟.....
- 32.....التلوث في قابس : مشكل بلا حل.....
- 35.....الإسلام والعلمانية ورهان التعايش.....
- 37.....الاحتراف في كرة القدم التونسية: المنزلة بين المنزلتين.....
- 41.....حديث حملة الشهادات العليا.....
- 43.....تغيير.....
- 46.....عندما مرّقت فيروز جناحيها.....
- 48.....الصندوق الوطني للتعويض: أي جدوى؟.....
- 50.....سقطت أفئدة حكام العرب.....
- 51.....نظريات الجهلة.....
- 54.....الأرض سوق قماش..و الوطن عار.....

- 56..... باعة الهوى السياسي واللامسؤولية التاريخية
- 59..... الأمّ العزباء أو قراءة جديدة للسقوط
- 62..... حرب التكنولوجيا العسكرية
- 64..... الأغذية المعدّلة وراثيا: بين المنافع والمخاطر
- 67..... صعوبة تمويل أنشطة الجمعيات في العالم العربي
- 70..... المعقول والعقلاني والأحكام القرآنية
- 72..... هل تحرر العراق فعلا؟
- 75..... رئيس الجمهورية في حلته الجديدة
- في ذكرى سقوط غرناطة: قراءة في ضياع الأندلس على ضوء الثورات العربية
- 77.....
- 81..... الإشارات الربانية وتحرير العملة التونسية
- 85..... وجع في الخاصرة هو جرح الذاكرة: في ذكرى 26 جانفي 1978
- 89..... لا خوف بعد اليوم ... إلا من فكر الغير
- 90..... الثورة الفكرية بعد ثورة الكرامة والحرية
- 92..... الوحدة المنشودة والتمشيات المفقودة